



بن باديس - مستغانم -

جامعة عبد الحميد

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية التخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

## فعالية التدقيق البنكي في البنوك التجارية

دراسة حالة بنك التنمية المحلية -BDL- بحي 400 بولاية مستغانم

مقدمة من طرف الطالبة:

زنايني جميلة

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	مكاوي محمد الأمين	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مقررا	عكرمي حمو محمد	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم
مناقشا	بوظراف الجيلالي	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2018/ 2019

## إهداء

الحمد لله الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم ووفقنا في هذا

ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد :

أهدي ثمرة عملي هذا إلى الشمعة التي أنارت دربي و فتحت لي أبواب العلم و المعرفة .

إلى أعز إنسان في الوجود \*أمي\* أطال الله في عمرها .

إلى من سعى جاهدا في رعايتي و تربيتي و تعليمي و توجيهي إلى من كان رمز القوة و النقاء ، إلى من

كان قدوتي في التربية و الأخلاق إلى \*أبي\* .

إلى من شاركوني تفاصيل الحياة و أمضيت معهم أسعد الأوقات

إلى دفي البيت و سعادته

إلى إخوتي الأعزاء

إلى أصدقائي الأوفياء

\*إلى من ذكرهم قلبي و لم يذكرهم قلبي\*

## تشكرات

بعد الحمد و الشكر للمولى عز وجل لتوفيقه لي لإتمام هذا العمل

أتقدم بجميل شكري و تقديري للأستاذ الفاضل "عكرمي حمو"

لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة الذي كان لي نعم السند و الدعم

في إنجاز هذا العمل بتوجيهه ونصائحه، كما لا ننسى شكر اللجنة المناقشة لمساهماتهم في هذا

### العمل

وأتقدم بشكر خاص لكل من ساعدني في هذا البحث.

ونشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

ونسأل الله سبحانه و تعالى أن يجعل هذا العمل في ميزان الحسنات

وأن ينفع به كل من يلتمس دروب العلم و المعرفة.

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة بنك التنمية المحلية بولاية مستغانم مع استعراض مفهوم التدقيق الداخلي في البنوك، وبيان أهدافه و مبادئه ، و من ثم التطرق الى دور المدقق الداخلي في ادارة المخاطر في البنوك، وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية و الثانوية حيث درسنا حالة بنك التنمية المحلية لهذا الغرض، وقد توصلت الدراسة للمجموعة من النتائج كان أهمها: وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في بنوك الولاية وقد خلصت إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها: زيادة التنسيق بين المدقق الداخلي و إدارة المخاطر في البنوك، والعمل على زيادة الاهتمام بتنمية قدرات المدققين الداخليين ليتمكنوا من القيام بأداء مهامهم على أكمل وجه.

الكلمات المفتاحية: التدقيق، التدقيق الداخلي، البنوك التجارية، إدارة المخاطر.

**Résumé de l'étude:**

Cette étude visait à identifier le rôle de l'auditeur interne dans l'activation de la gestion de la banque de développement local dans l'État de Mostaganem, en passant en revue le concept d'audit interne dans les banques et ses objectifs et principes, puis en abordant le rôle de l'auditeur interne dans la gestion des risques dans les banques. L'étude a été menée à l'aide de la collecte de données auprès de sources primaires et secondaires, où nous avons étudié le statut de la banque de développement locale à cet effet, dont l'un des plus importants était la prise de conscience par l'auditeur interne de l'importance de son rôle dans la gestion du risque dans les banques d'État.

Elle concluait par un certain nombre de recommandations, dont la plus importante était d'accroître la coordination entre l'auditeur interne et le service de gestion des risques des banques et d'accroître l'intérêt porté à développer les compétences des auditeurs internes afin qu'ils puissent s'acquitter pleinement de leurs tâches.

**Mots-clés:** Audit, Audit interne, Banques commerciales, Gestion des risques.

فهرس الموضوعات

الصفحة	العناوين
	إهداء
	تشكرات
	ملخص الدراسة
	فهرس الموضوعات
	فهرس الأشكال
	فهرس الجداول
01	مقدمة
الفصل الأول : ماهية التدقيق في البنوك التجارية	
10	تمهيد
11	المبحث الأول : مدخل إلى التدقيق
11	المطلب الأول : تعريف التدقيق
13	المطلب الثاني : أهداف التدقيق
15	المطلب الثالث : أهمية التدقيق
17	المبحث الثاني : أنواع التدقيق والفرق بينهما
17	المطلب الأول : أنواع التدقيق

17	المطلب الثاني: معايير التدقيق
20	المطلب الثالث : الفرق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي
22	المبحث الثالث : تقارير ومهام محافظ الحسابات
22	المطلب الأول : أنواع تقارير محافظ الحسابات
26	المطلب الثاني : معايير تقارير محافظ الحسابات
30	المطلب الثالث : مهام محافظ الحسابات
33	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني : التدقيق الداخلي في البنوك التجارية	
35	تمهيد
36	المبحث الأول : عموميات حول البنوك التجارية
36	المطلب الأول : نشأة ومفهوم البنك
37	المطلب الثاني : أهداف البنوك التجارية
39	المطلب الثالث : وظائف البنوك التجارية
43	المبحث الثاني : ماهية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية
43	المطلب الأول : تعريف التدقيق الداخلي في البنوك التجارية

45	المطلب الثاني : مبادئ التدقيق الداخلي في البنوك التجارية
47	المطلب الثالث : أهداف وأسس التدقيق الداخلي في البنوك التجارية
51	المبحث الثالث : التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية
51	المطلب الأول : التدقيق عمليات إدارة المخاطر في البنوك
53	المطلب الثاني : علاقة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر
55	المطلب الثالث : دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية
57	خلاصة
الفصل الثالث : التدقيق الداخلي في بنك التنمية المحلية	
60	تمهيد
61	المبحث الأول : ماهية بنك التنمية المحلية
61	المطلب الأول : مفهوم بنك التنمية المحلية وشبكته التجارية
62	المطلب الثاني : أهداف بنك التنمية المحلية
62	المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية
64	المبحث الثاني : أقسام البنك و التدقيق الداخلي على مستواه
64	المطلب الأول : أقسام بنك التنمية المحلية

68	المطلب الثاني : التدقيق الداخلي على مستوى البنك
69	المطلب الثالث : المعايير الخاصة بالممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في بنك التنمية المحلية
74	خلاصة
76	خاتمة
79	قائمة المصادر المراجع
	الملاحق

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
13	مخطط التدقيق	(1-1)
20	مخطط معايير التدقيق	(2-1)
23	هيكل التقرير النمطي - حالة الرأي النظيف -	(3-1)
26	هيكل التقرير النمطي بخلاف التقرير النظيف	(4-1)
63	يمثل الهيكل التنظيمي	(1-III)

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
21	الفرق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	(1-1)

الجانب المنهجي

## مقدمة

أدى التقدم العلمي النظري و التطبيقي في جميع مجالات النشاط الاقتصادي إلى كبر حجم المؤسسات المالية و البنكية و تعدد مشكلاتها مما زاد صعوبة إدارتها ، إدارة مباشرة لتعدد و تنوع نشاطاتها و زيادة حجم عملياتها وبالخصوص على مستوى البنوك التجارية كونها تمارس العديد من الادوار التنظيمية والتحويلية في مختلف مفاصل أي اقتصاد ولضمان حسن اداؤها وضبطه يجب ان تعمل على حسن إدارة المخاطر الموضوع الذي أصبح أكثر أهمية على مستوى البنوك ، و ازدادت تلك الاهمية بعد توالي الأزمات المالية و البنكية ، اعتبارا من الازمة المالية في المكسيك نهاية عام 1994 ، ومرورا بالأزمات المالية في دول جنوب شرق اسيا والبرازيل وروسيا وتركيا ، ومؤخرا في الأرجنتين . إضافة إلى الازمة التي مرت بها البنوك الامريكية ، والاقتصاد العالمي في الآونة الاخيرة.

كما تواجه بيئة الاعمال تغيرات سريعة ، ذات اثار بالغة الاهمية على المنظمات عبر العالم ، واستجابة لذلك تتحرك منظمات الاعمال لوضع هياكل وعمليات تتسم بالفعالية واعادة هندسة عملياتها ، لإضافة قدرا من المساءلة تماشيا مع حاجتها الى المزيد من المعلومات الملائمة والموثوق بها لاتخاذ القرار في ظل المنافسة المتسارعة.

وفي ظل هذه التغيرات فانه ليس من المستغرب ان ينظر المجتمع المالي الى المدقق الداخلي على انه الاكثر تهيلا للمساعدة في حسن تسيير البنك ، لما يمتلكه من معارف وخبرات ومهارات تجعله مؤهلا لذلك وعليه تشهد مهنة التدقيق الداخلي منذ نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي تطورات هائلة ، خصوصا في الولايات المتحدة الامريكية بعد صدور المفهوم الجديد للتدقيق الداخلي عن معهد المدققين الداخليين والذي تضمن توسيع مهام التدقيق توسيع مهام التدقيق الداخلي بإضافة مهمة تقييم وتحسين فعالية ادارة البنوك .

كما ان السمة الاساسية التي تحكم نشاط البنوك هي كيفية ادارتها ، وهنا يأتى دور التدقيق الداخلي من خلال تحديد المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها ، والافصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على السيطرة عليها.

وبناء على ما سبق نثني هذه الدراسة لتحليل ومناقشة مدى فعالية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية.

### إشكالية الدراسة:

واجهت العديد من الشركات العالمية مع بداية العقد الحالي حالات تعثر وانهيارات مالية ، كما كثر الجدل عالميا حول مدى فعالية التدقيق الداخلي في ادارة البنوك التجارية كما احدث التساؤلات حول مفهومه و منهجية تطبيقه في البنوك هذا وقد نشطت السلطات الرقابية البنكية في العديد من دول العالم نتيجة لضعف التدقيق في البنوك.

ومما سبق يتضح وجود اهتمام عالمي حول قدرة التدقيق في تحسين إدارة البنوك التجارية و التخلص من المخاطر التي يمكن أن تعيق تقدمها، الأمر الذي يتطلب دراسة هذا الموضوع، وبالتالي فإن إشكالية الدراسة تبلور في التالي:

### أولاً: التساؤل الرئيسي

ما مدى فعالية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية؟

### ثانياً: التساؤلات الفرعية

حتى تتسنى لنا الاجابة على السؤال الرئيسي ، فإنه من الضروري طرح التساؤلات الفرعية التالية :

1. ما هو هدف التدقيق الداخلي في البنوك التجارية ؟
2. هل للتدقيق الداخلي أسس يقوم عليها في البنوك التجارية ؟
3. هل هناك علاقة بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر في البنوك التجارية ؟.
4. ما دور وظيفة التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية ؟

## ثالثا : الفرضيات

من أجل حصر الموضوع و بهدف تناول مختلف التساؤلات المطروحة، تم وضع مجموعة من الفرضيات و التي سوف يتم إما تدعيمها أو رفضها، و المتكونة من:

1. يقوم التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر و تحقيق الفعالية للبنوك التجارية.
2. للتدقيق الداخلي أسس إدارية و مالية و محاسبية يقوم عليها في البنوك التجارية.
3. هناك توافق بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر في البنوك التجارية .
4. للتدقيق الداخلي دور كبير يتمثل في الحد من المخاطر من خلال القيام بتحليلها و تقييمها حالة تحققها فعلا.

## رابعا : أسباب اختيارالموضوع :

تتمثل أسباب اختيار الموضوع في أسباب موضوعية و أخرى ذاتية .

### 1. الأسباب الموضوعية :

.الاتجاه العالمي نحو الاعتماد اكثر فأكثر على وظيفة التدقيق الداخلي من أجل الإدارة الفعالة للبنوك التجارية.  
.حاجة البنوك التجارية للتدقيق الداخلي قصد تحقيق الفعالية خاصة بعد التحولات التي شهدها النظام المالي العالمي.

.الضعف الذي تعيشه تجربة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية نظرا لحداتها.

### 2. الأسباب الذاتية :

.الميل الشخصي إلى احتراف مهنة التدقيق .

إرادة الباحثة في مواصلة البحث حول أسباب اهتمام البنوك التجارية بمهنة التدقيق الداخلي .

### خامسا: أهمية الموضوع

نظرا لأهمية موضوع التدقيق الداخلي و مدى فعاليته في البنوك التجارية، تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال إبراز الأسس و المبادئ التي يقوم عليها التدقيق الداخلي من أجل إدارة البنوك التجارية، وما يترتب عليه من فائدة للبنك، وبالتالي انعكاسها الإيجابي على تطوير أداء البنك و نموه و زيادة قدرته على المنافسة، مما يدعم استقراره.

### سادسا: أهداف الدراسة

انطلاقا من أهمية الدراسة، فإنه يمكن حصر الأهداف التي نرمي إلى إدراكها فيما يلي:

1. مدى اعتماد البنوك التجارية على التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.
2. معرفة تأثير الالتزام بمبادئ و أسس التدقيق الداخلي في البنوك التجارية.
3. الوقوف على مدى تطبيق البنوك التجارية لمنهجية التدقيق الداخلي.
4. معرفة قدرة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر التي تعيق تقدم وتطور البنوك التجارية.

### سابعا : صعوبات اختيارالموضوع

1. قلة المراجع التي تتعلق بالتدقيق الداخلي في البنوك.
2. عدم توفر مصلحة التدقيق الداخلي في الوكالات البنكية بولاية مستغانم.

## ثامنا : منهج الدراسة

من دراسة الموضوع و الإجابة على الأسئلة المطروحة وإثبات أو نفي الفرضيات المعتمدة في الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهذا بالنظر لملائمته لمثل هذا النوع من الدراسات بشكل عام وموضوع بحثنا بشكل خاص. حيث اعتمدنا المنهج الوصفي في الجانب النظري، والتحليلي في الجانب التطبيقي، من خلال دراسة ميدانية ببنك التنمية المحلية بولاية مستغانم.

## تاسعا: مجتمع الدراسة

مجتمع الدراسة هو قسم التدقيق الداخلي في بنك التنمية المحلية بولاية مستغانم.

## عاشرا: الدراسات السابقة

1. إيهاب ديب مصطفى رضوان (2006): أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية مذكرة ماجستير.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية في البنوك التجارية وفقا لمعايير التدقيق الدولية ، وقد خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات أهمها :

- ضرورة اهتمام الجهات الإدارية في المصارف بنشاط التدقيق الداخلي مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة وتوفير الإمكانيات اللازمة لتدعيم مكانتها داخل البنك.

- ضرورة اهتمام التشريعات بمهنة التدقيق الداخلي من ناحية استقلالية أقسام التدقيق ومؤهلات العاملين بها.

- ضرورة تنظيم المصارف دورات تدريبية للمدققين الداخليين في أساليب إدارة المخاطر البنكية وكيفية مواجهتها و تقييمها .

2. دراسة (2011) : INSTITUTE OF INTERNAL AUDITORS بحث علمي بعنوان:

## INTERNAL AUDITING ROLE IN RISK MANAGEMENT

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور التدقيق الداخلي في تفعيل أداء إدارة المخاطر من خلال تحليل الدور الواجب القيام به و الوسائل المستحدثة لتفعيل أداء إدارة المخاطر و قد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: هناك دور مهم لل مدققين الداخليين في إدارة المخاطر، وجود فهم سليم لمفهوم إدارة المخاطر على مخاطر الأعمال.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها تطوير مهارات المدققين لتمكينهم من استشارات وتوصيات بشأن تطوير نظام إدارة المخاطر بالمنشأة.

### إحدى عشر: هيكل الدراسة

لدراسة موضوع البحث دراسة وافية تناولنا الموضوع في ثلاث فصول، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى مدخل في التدقيق ، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، فتناولنا في المبحث الأول آليات التدقيق، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى أنواع التدقيق و الفرق بينهما ، أما المبحث الثالث تناولنا فيه تقارير و مهام محافظ الحسابات. أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى التدقيق الداخلي في البنوك التجارية و الذي قسم إلى ثلاث مباحث، حيث خصص المبحث الأول عموميات حول البنوك التجارية، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه التدقيق الداخلي في البنوك التجارية، والمبحث الثالث و الأخير تطرقنا فيه إلى منهجية التدقيق الداخلي و دوره في إدارة المخاطر البنكية.

أما الفصل الثالث فتناولنا فيه التدقيق الداخلي والمخاطر البنكية في بنك التنمية المحلية، حيث قسم هذا

المبحث إلى ثلاث مباحث، فكان المبحث الأول

الجانب النظري

## الفصل الأول: ماهية التدقيق في البنوك التجارية

المبحث الأول: مدخل إلى التدقيق

المبحث الثاني: أنواع التدقيق والفرق بينهما

المبحث الثالث: تقارير ومهام محافظ الحسابات

تمهيد :

إن التطور الكبير الذي شهدته المؤسسات و توسع نطاق المبادلات التجارية لأدى بدوره إلى كبر حجمها وتشعب أعمالها ووظائفها مما نتج عنه فصل الملكية عن التسيير ، و ذلك حتم عليها تبني وظيفة جديدة داخل هيكلها التنظيمي ، حيث تتمثل هذه الوظيفة في وظيفة التدقيق التي اعتبر إحدى الشروط الأساسية لدقة و انتظام ومصداقية حسابات مختلف أنشطة العمل، وكذلك تقوم هذه الوظيفة بتحديد درجة الثقة التي يمكن أن نولمها للمعلومات المحاسبية والتي يحتاجها مراقب التسيير عند تصميمه لنظام مراقبة التسيير ، حيث نجد نظام مراقبة التسيير كفيل بضمان التحكم في التسيير من خلال ما يوفره من معلومات التي تعمل وظيفة التدقيق على فحصها وتقييمها من أجل تحقيق الكفاءة و الفعالية سعياً لتحسين أداء المؤسسة بصفة عامة .

المبحث الأول: مدخل إلى التدقيق

المطلب الأول: تعريف التدقيق

كما في مختلف الأبحاث والدراسات، يأخذ مشكل تحديد المصطلحات و المفاهيم بعدا مهما لما له من تأثير على إزالة بعض الغموض وإعطاء التوضيح الكافي عن الحاجة و من المصطلحات المستعملة بكثرة في هذا المقياس مصطلح التدقيق .

أما التدقيق كمفهوم فيمكن الإشارة إلى أن هناك عدد معتبر من التعاريف نورد ما نراه كافيا لتبسيط القضية وتوضيح الرؤية :

فهناك من يرى وبكل بساطة أن التدقيق ما هو إلا : فحص القوائم المالية للمؤسسة ، بتدقيق مدى مصداقيتها وصحتها ، درجة الوفاء وهذا الفحص يجريه مهني مستقل يدعى المدقق .

وأما الجمعية المحاسبية الأمريكية ذهبت إلى أبعد من ذلك و عرفت التدقيق على أنه : عملية منظمة ومنهجية لجمع الأدلة و القرائن التي تتعلق بنتائج الأنشطة و الأحداث الاقتصادية و تقويمها ، بشكل موضوعي و ذلك لتحديد مدى التوافق و التطابق بين هذه النتائج و المعايير المقررة و توصيل ذلك إلى الأطراف المعنية .

وعرفه كذلك آخرون بأنه : اختبار تقني صارم و بناء بأسلوب من طرف مهني مؤهل و مستقل، بغية إعطاء معلل على نوعية و مصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام الواجبات في إعدادها و احترام القواعد والقوانين المحاسبية المعمول بها في الصورة الصادقة عتى الموجودات وفي الوضعية المالية ونتائج المؤسسة<sup>1</sup>.

1- أحمد حلي جمعة: التدقيق الحديث، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2005 . ص 50.

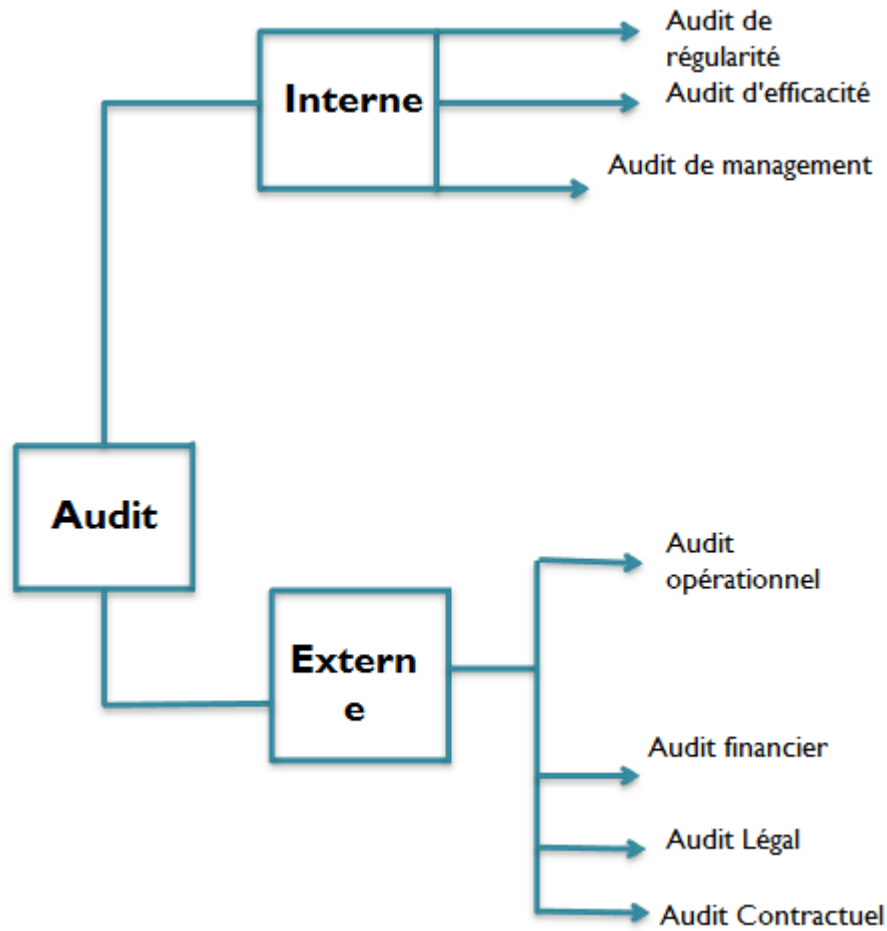
وهناك تعريف آخر يرى أن التدقيق وظيفة يمارسها مهني مستقل مفوض أن يبدي رأيا موضوعيا (دون تحيز) في مدى تعبير القوائم الختامية عن المركز المالي للمشروع و نتيجة أعماله وفقا للمبادئ و الأصول المحاسبية المتعارف عليها.

من جهتنا و على ضوء ما سبق يمكن تعريف التدقيق على النحو التالي :

المدقق ملزم بإعطاء رأي فني محايد حول الأدلة و القرائن التي يحصل عليها من خلال اطلاعه على سجلات المؤسسة و تقييمها وفق برنامج تدقيق معد مسبقا و مخطط له في إطار مبادئ و معايير محاسبية و تدقيق متعارف عليها و إيصال رأيه الاستشاري حول مدى صحة و مصداقية القوائم المالية لمستعملي هذه الأ خيرة من خلال تقرير يعده بعد انتهاء عملية التدقيق و يقدم إسهاد بذلك.<sup>1</sup>

1- عبد الله خالد أمين، التدقيق والرقابة في المصارف، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 1998، ص 45.

الشكل (1-1): مخطط التدقيق



المصدر: محاضرة لأستاذ جامعي.

### المطلب الثاني: أهداف التدقيق

- لم يعد هدف التدقيق مقتصرًا على التأكد من الدقة الحسابية للدفاتر والسجلات وما تحتويه من بيانات، ومطابقة القوائم المالية مع تلك الدفاتر والسجلات دون ابداء رأي فني محايد حول أكثر من ذلك ولكن هذا الهدف أيضًا قد تغير، حيث أصبح من واجب المدقق القيام بمراجعة انتقادية

- منظمة للدفاتر و السجلات و اصدار رأي فني محايد يضمه في تقريره الذي يقدمه للمساهمين او من قام بتعيينه عن نتيجة وخصه ، يمكن بوجه الاجمال حصر الاهداف التقليدية للتدقيق في نواح عدة اهمها :
1. التأكد من دقة السجلات و صحة البيانات المحاسبة المثبتة بدفاتر و سجلات المشروع و تقرير مدى الاعتماد عليها .
  2. الحصول على رأي فني محايد حول مدى مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر و السجلات.
  3. اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من اخطاء أو غش.
  4. تقليل فرص ارتكاب الأخطاء أو الغش عن طريق زيارات المدقق المفاجئة للمشروع و تدعيم أن ظمة الرقابة الداخلية له.
  5. مراقبة الخطط الموضوعية و متابعة تنفيذها .
  6. تقييم نتائج أعمال المشروع بالنسبة الى الأهداف المرسومة .
  7. تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الانتاجية عن طريق محو الإسراف في جميع نواحي نشاط المشروع.
  8. تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي يعمل فيه المشروع و يأتي هذا الهدف الأخير نتيجة التحول الحاصل الذي طرأ على أهداف المشروع بصورة عامة حيث لم يعد "تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح" الهدف الأهم ، بل شاركته في الأهمية أهداف أخرى منها " العمل على رفاهية المجتمع الذي يعمل فيه المشروع" <sup>1</sup>.

■ و بوجه الاجمال يمكن حصر أهداف التدقيق على اختلاف تصنيفاتها على النحو التالي:

1. ابداء الرأي الفني المحايد حول تمثيل القوائم المالية لنتائج اعمال المشروع و مدى توفيقها مع قواعد و الأعراف المحاسبية المتعارف عليها .

1- خالد أمين عبد الله : الاتجاهات الحديثة في التدقيق والرقابة ، دار وائل للنشر ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2002 ، ص 30.

2. بيان مدى مصداقية المعلومات التي تحتويها هذه القوائم لكافة الاطراف المعنية .
3. اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر و السجلات من أخطاء متعمدة أو غير متعمدة.
4. تقليل فرص ارتكاب الاخطاء و الغش لشعور منفذ العمليات بأن ما يقوم به من عمل خاضع للرقابة و التدقيق اللاحق .
5. المساعدة في اعداد الخطط ومراقبة تنفيذها و تقييم نتائج أعمال المشروع في ضوء المخطط الموضوعة .
6. خدمة كافة الأطراف التي تستخدم القوائم المالية و تعتمد عليها في اتخاذ القرارات و رسم السياسات سواء تمثلت هذه الاطراف في الادارة او المشيرين او رجال الأعمال و المحللين الماليين والاقتصاديين و الهيئات الحكومية .
7. المساعدة على توقيف ما بين هدف تحقيق اقصى ربح ممكن المشروع و هدف تحقيق للرفاهية للمجتمع الذي يعمل به.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث : أهمية التدقيق

- تعود أهمية التدقيق الى كونه وسيلة لا غاية، وتهدف هذه الوسيلة الى خدمة عدة طوائف تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها ومن الامثلة على هذه الطوائف والفئات وطائفة المديرين، المستثمرين الحاليين المختلفه و نقابات العمال و غيرها .
- ان ادرة المشروع تعتمد اعتماد كلياً على البيانات المحاسبية في وضع الخطط ومراقبة وتقييم التنفيذ والأداء، ومن هنا تحصر أن تكون تلك البيانات المدققة من قبل هيئة فنية محايدة، كذلك نجد طائفة

1- خالد أمين عبد الله : مرجع سابق ، ص 40.

المستثمرين تعتمد القوائم المالية المدققة عند اتخاذ اي قرار في توجيه المدخرات والاستثمارات بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن مع اعتبار عنصر الحماية الممكنة.

- أما البنوك التجارية و الصناعية فتعتمد القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة عند وخصها للمراكز المالية للمشروعات التي تتقدم بطلب قروض وتسهيلات ائتمانية منها، كذلك نجد رجال الاقتصاد يعتمدون هذه القوائم في تقدير هم للدخل القومي وفي التخطيط الاقتصادي .
- أما الهيئات الحكومية و أجهزة الدولة المختلفة فتعتمد القوائم المدققة في أغراض كثيرة منها التخطيط والرقابة ، و فرض الضرائب و تحديد الأسعار ، و تقرير الاعانة لبعض الصناعات .... الخ .
- ومجمل القول ان المحاسبة قد اصبحت علما اجتماعيا يخدم فئات المجتمع المختلفة حيث تعتمد تلك الفئات في قراراتها الاقتصادية على البيانات المحاسبة المسجلة بالدفاتر أو الظاهرة بالقوائم المالية الصادرة عن المشروعات المختلفة ، ولكن لن تسنى الخدمة الحقيقية الا اذا عهدنا الى هيئة خارجية مستقلة أو شخص طبيعي محايد ، بفحص تلك البيانات وخصائصها انتقاديا منظما و دقيقا و ابداء رأي محايد حول مدى صحة تلك البيانات و درجة الاعتماد عليها ومدى دلالة القوائم المالية من حيث عدالة تصويرها لوضع المشروع المالي و صحة تبيانها لنتيجة الاعمال من ربح أو خسارة.<sup>1</sup>

1- إبراهيم إيهاب نظلي: التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطورا، عمان، مكتبة المجتمع العربي، ط1، 2006، ص 60.

## المبحث الثاني: أنواع التدقيق والفرق بينهما

## المطلب الأول : انواع التدقيق

ينقسم التدقيق الى نوعين أساسيين : تدقيق داخلي ، تدقيق خارجي

## التدقيق الداخلي:

ويقوم بهذا التدقيق شخص الموظف في المؤسسة التي يقوم بتدقيقها اذا ان جميع المؤسسات أو الشركات تقوم بإيجاد اما برغبتها أو بواسطة القوانين أو التعليمات ان يكون لديها قسم للرقابة الداخلية و الذي يشمل وخص أنشطة المؤسسة و تقديم تقرير حولها الى الادارة العليا الة الى لجنة التدقيق لأجل مساعدة هذه الادارة للوصول الى أغراضها و يشمل عمل المدقق الداخلي تدقيق النشاط و تدقيق الرقابة واعطاء الاستشارات الضرورية للمستويات الادارية المختلفة.<sup>1</sup>

## التدقيق الخارجي:

ويقوم به الشخص المؤهل و المستقل و المجاز لإنجاز تدقيق البيانات المالية و تقييم تقريرها حولها الى الجهة أو الجهات التي عينه و غرضه الرئيسي الخلاص الى تقرير حول عدالة تصوير الميزانية العامة لوضع الشركة المالي و عدالة تصوير الحسابات الحكامية لنتائج اعمالها عن الفترة المالية المعنية.<sup>2</sup>

## المطلب الثاني : معايير التدقيق

- ان من اهم المقومات الاساسية لأية مهنة متطورة وجوب وجود معايير او مستويات اداء معنية ومتعارف عليها بين الممارسين لهذه المهنة يعملون في ضوءها و يسيرون عليها في كافة مراحل العمل و المهنة

1- أحمد حلي جمعة: الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكد، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص 95.

2- عبد الله خالد أمين: الاتجاهات الحديثة في التدقيق والرقابة، دار وائل للنشر، الأردن ، ط1، 2002، ص 72.

تدقيق الحسابات معايير متعارف عليها في معظم البلدان العالم المتقدم محاسبيا و قد تضمن هذا

المطلب معايير التدقيق مقسمة الى ثلاث مجموعات رئيسية هي :<sup>1</sup>

• معايير عامة :

و هي معايير تخص شخص المدقق و متعلقة بتأهيل المدقق و نوعية عمله و هي :

1 - التدقيق يجب ان يتم من قبل شخص او اشخاص لديهم التأهيل أو التدريب المهني المطلوب و الكفاءة

اللازمة في تدقيق الحسابات

هذا المعيار يفترق بان الشخص مهما كان مؤهلا و كفؤا في المجالات الاخرى مثل المجالات المالية و الاعمال لا

يتمكن من القيام بالتدقيق بدون التأهيل و التدريب في حقل التدقيق .

2 - بالنسبة لجميع الامور المتعلقة بالتدقيق فعلى المدقق ان يحافظ على استقلالية الذهنية الظاهرية والفعلية

- راي مدقق الحسابات حول صحة البيانات المحاسبية يصبح غير ذي قيمة اذا لم يكن مستقلا فعليا

وظاهريا ، الاستقلالية تعتبر العمود الفقري لمهنة تدقيق الحسابات و في حالة الشك باستقلالية

المدقق فان ثقة الجمهور ستنخفض نتيجة لذلك .

3 - على المدقق ان يبذل العناية المهنية المطلوبة اثناء اجراء التدقيق و عند تحضير التقرير .

فالعناية المهنية تتطلب دراسة انتقادية لجميع مستويات العمل المنجز من قبل المساعدين الذين قاموا

بعمل التدقيق .

• معايير العمل الميداني :

و هي متعلقة بتنفيذ عملية التدقيق و الاجراءات التي عليه انجازها و تشمل :

1 - يجب التخطيط الكافي لعملية التدقيق كما يجب الاشراف على المساعدين ان وجدوا

1- أحمد حلمي جمعة: مرجع سابق ، ص 110.

2 - يجب ان يكون هنالك فهم و دراسة و تقييم لنظام الرقابة الداخلية ليكون اساسا لتخطيط عملية التدقيق و تقدير طبيعة وقت و مدى الفحص الذي سيقوم به .

3 - الحصول على ادلة كافية و ملائمة و ذات علاقة و ذلك من خلال الفحص، الملاحظة، الاستفسار، التأييدات و الاجراءات الاخرى لتوفير اساس معقول لراي المدقق حول البيانات المحاسبية .

### ● معايير اعداد التدقيق :

يجب ان يشير التقرير من أن البيانات المحاسبية قد تم تحضيرها حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

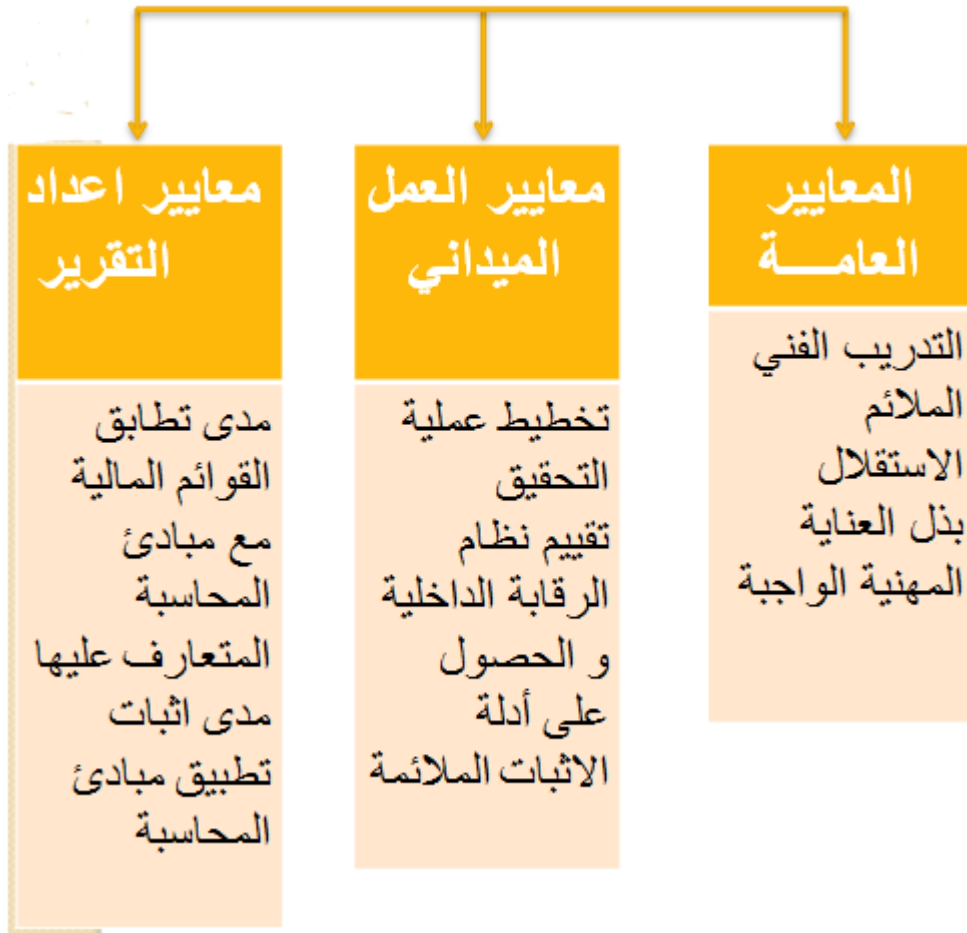
التقرير يجب ان يشير الى الظروف التي لم يتم فيها اتباع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في السنة الحالية كما كانت في السنة السابقة .

تعتبر الايضاحات و المعلومات الملحقة مع البيانات المالية كافية إلا إذا ذكر خلافًا لذلك من قبل المدقق.

يجب ان يحتوي التقرير على إعطاء راي حول البيانات المحاسبية ككل : اعطاء راي متحفظ ، راي مخالف ، او عدم اعطاء الراي و في حالة عدم اعطاء الراي التنظيف يجب اعطاء الاسباب و بفقرة شرح قبل فقرة الراي .<sup>1</sup>

1- عبد الله خالد أمين: مرجع سابق، ص 75.

الشكل رقم (1-2) : مخطط معايير التدقيق



المصدر: محاضرة أستاذ جامعي.

المطلب الثالث: الفرق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

يمكننا بيان اوجه التشابه والاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي كما يلي:

جدول (1-1): الفرق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

التدقيق الخارجي	التدقيق الداخلي	البيان	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لديها .</li> <li>• اكتشاف التلاعب والاختفاء و الفكر .</li> <li>• ابداء الرأي في صحة وسلامة القوائم المالية .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• خدمة الإدارة عن طريق التحقيق من سلامة البيانات المقدمة في النظام المحاسبي</li> <li>• اكتشاف وضع الخطأ والفكر و التلاعب</li> </ul>	الهدف	01
*موظف خارج المنشأة	* موظف من داخل المنشأة	القائم بالتدقيق	02
*يتم التدقيق بصورة متقطعة على مدار السنة المالية	* يتم التدقيق بصورة مستمرة على مدار السنة المالية .	توقيت الاداء	03
* يتحدد عن طريق العقد الموقع وعن طريق المعايير والتشريعات	* يتحدد عن طريق الادارة .	النطاق	04
* يتمتع المدقق بالاستقلالية التامة .	يتمتع المدقق باستقلال جزئي	الاستقلالية	05

المصدر: محاضرة أستاذ.

المبحث الثالث: تقارير ومهام محافظ الحسابات

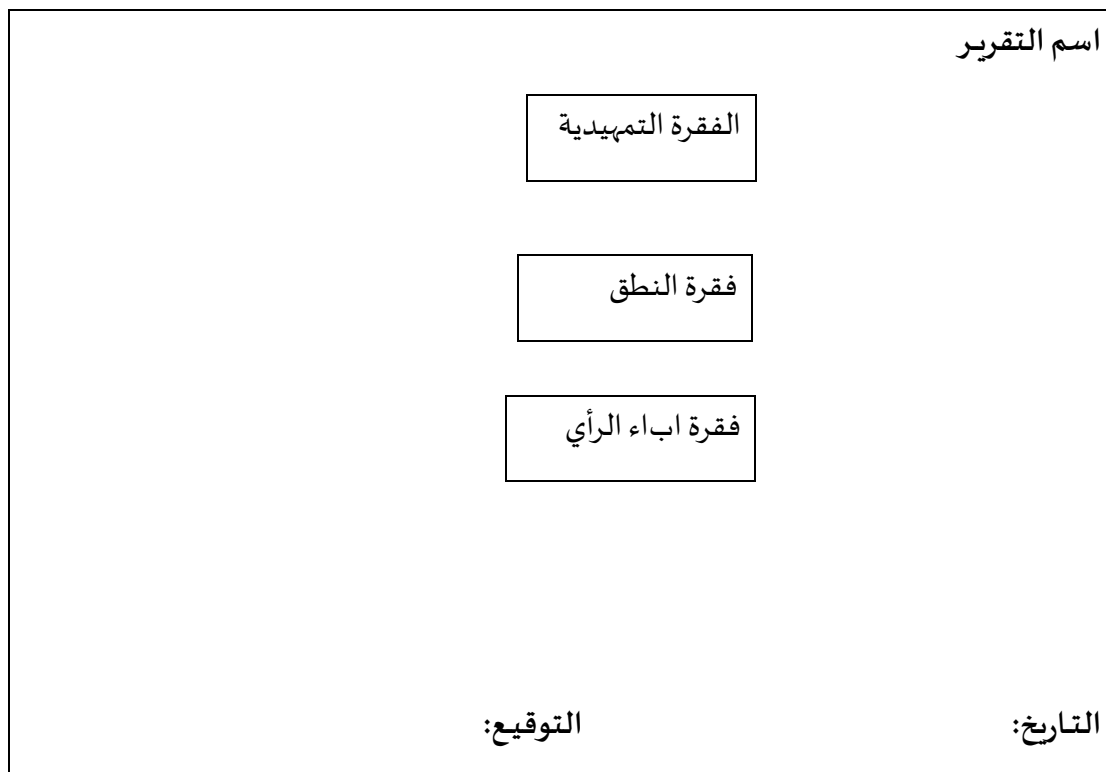
### المطلب الأول: أنواع التقارير

تؤكد الكثير من الهيئات العلمية و المهنية و التشريعات المحلية في مختلف دول العالم على ضرورة ابداء المدقق رايه في مدى صحة القوائم المالية في التعبير عن الموقف المالي للمؤسسة و عليه فإن راي المدقق لا يخرج عن أربع حالات و تتحدد كل حالة انطلاقا من نوع التقرير كما يلي :

- تقرير نظيف
- تقرير غير نظيف جزئيا
- تقرير غير نظيف كليا
- تقرير سلبي او الامتناع عن ابداء الراي
- الفرع الأول : تقرير نظيف
- يشير هذا النوع من التقرير الى عدم وجود تخفيضات ،اي ان هناك عدالة في تمثيل القوائم المالية عن حالة المؤسسة محل التدقيق .
- ويمكن لمدقق اضافة فقرات اخرى للراي اذا وجد ان هناك احداث معنية يجب ذكرها في التقرير او التأكيد معين او تفسير لموضوع معين .
- و الشكل الآتي يوضح هيكل التقرير النمطي في حالة الراي النظيف.<sup>1</sup>

1- غسان فلاح المطارنة: تدقيق الحسابات المعاصرة، الناحية النظرية، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2006، ص 120.

الشكل (1-3) : هيكل التقرير النمطي – حالة الرأي النظيف –



المصدر: من مذكرة ماجستير، دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق، شركة التأمين الأردني، لنبية توفيق المرعي.

• الفرع الثاني : تقرير غير نظيف جزئيا :

- هذا النوع من التقارير يشير الى وجود تحفظات و هو أن يصدر المدقق تقرير متحفظ بسبب وجود بعض الاعتراضات و يجب على المدقق ان يذكر هذه التحفظات و أثرها على القوائم المالية المدققة .
- يعتبر الراي بتح فظ من أصعب المهام التي تقع على عاتق المدقق ، حيث يلجأ المدقق فيها إلى استخدام أسلوب واضح لتبرير أسباب التحفظ بشكل محدد و دقيق و قد ترجع هذه التحفظات إلى أحد الأسباب التالية :
- في حالة عدم مطابقة عملية الفحص للدفاتر و السجلات لمعايير التدقيق.

- وجود معوقات من طرف إدارة المؤسسة لإجراءات التدقيق من خلال عدم مساعدة المدقق في الحصول على المصادقات و الشهادات من الغير .
- عدم كفاية نظام الرقابة الداخلي
- عدم اعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية
- في حالة ما اذا تبين للمدقق احتمالات فيما يخص استمرارية المؤسسة في المستقبل القريب.<sup>1</sup>
- الفرع الثالث: تقرير غير نظيف كلياً :
  - ويشير هذا التقرير الى عدم التمثيل القوائم المالية للصورة الحقيقية للوضع المالي للمؤسسة و طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً و عند استخدام المدقق هذا الرأي في تقرير لا بد ان يوضح بعبارات لا تقبل الشك في اسباب هذا الرأي .
  - و عند هذا النوع من الرأي المدقق يجد ان التحفظ غير كاف للإفصاح عن النقص او التضليل في القوائم المالية و يجب على مدقق الحسابات بيان أسباب إصداره للرأي السلبي .
  - و من الاسباب التي تؤدي الى إعداد مثل هذا التقرير :
  - عدم كفاية نظام الرقابة الداخلية لدرجة لا يمكن الاعتماد عليه من قبل المدقق
  - وضع القيود و العقوبات من طرف ادارة المؤسسة
  - عدم توافق بين المدقق والادارة فيما يتعلق بوجود مشاكل في الدفاتر والسجلات مثل التزوير والتضليل مما يؤثر على صحة وصدق معلومات القوائم المالية.<sup>2</sup>

1- غسان فلاح المطارنة: مرجع سابق، ص 123.

2- أحمد حلمي جمعة: الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 140.

- الفرع الرابع : التقرير السلبي او الامتناع عن ابداء الراي :

يقوم المدقق الحسابات بالامتناع عن ابداء الراي في حالة عدم تمكنه من الحصول على أدلة اثبات كافية وملائمة لذلك لا يستطيع ابداء راي حول البيانات المالية

و قد يمتنع المدقق من ابداء رأيه بسبب قيود كبيرة على مدى الفحص الذي يقوم به او في حالة عدم تأكده من قيمة احد العناصر او نتائج معنية تؤثر بشكل كبير على المركز المالي و على نتائج الاعمال ففي هذه الحالة يجد المدقق انه من الصعب عليه تكوين راي عن القوائم المالية كوحدة واحدة .

و من الممكن لمدقق الحسابات ان يمتنع عن ابداء الراي في الحالات التالية :

في حالة عدم السماح لمدقق الحسابات ب إرسال مصادقات من العملاء للتحقق من ارصدهم او ارسال مصادقات الدائمين للتحقيق من رصيد المؤسسة لديهم .

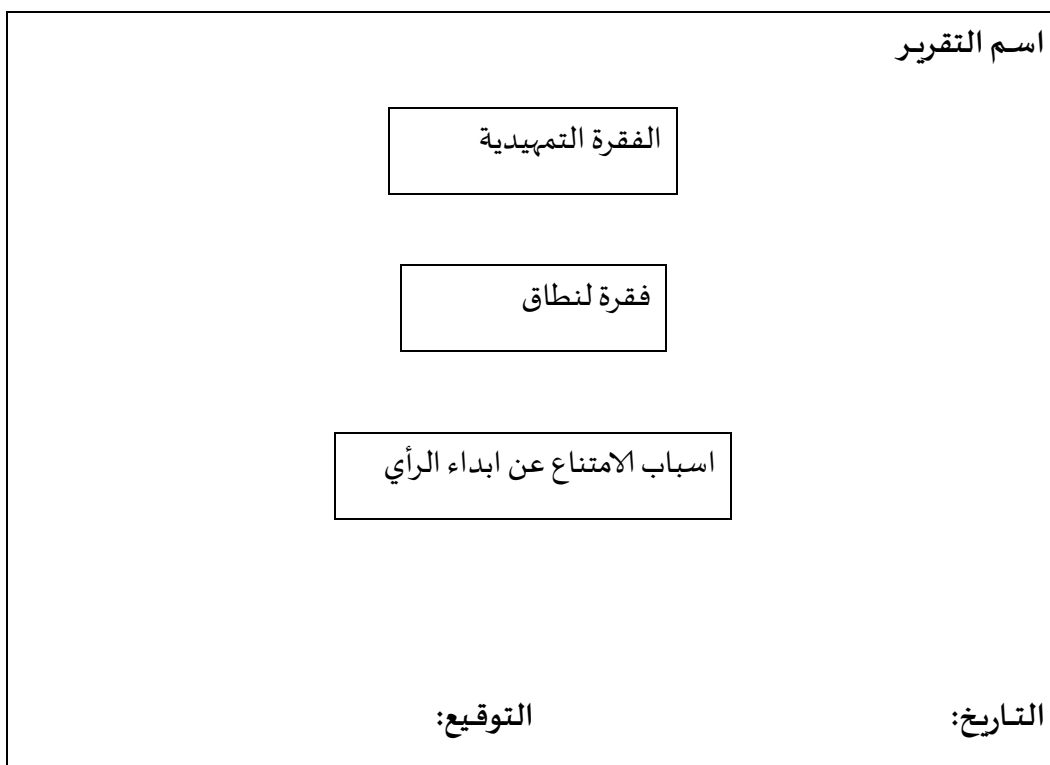
القيام بعملية الجرد مع عدم حضور المدقق او من ينوب عنه و عدم تمكنه من فحص الارصدة في تاريخ لاحق .

في حالة عدم قناعة المدقق بقيم بعض العناصر الظاهرة في الميزانية او عدم الاقتناع بطريقة التقييم

الشكل التالي يوضح هيكل تقرير المدقق بخلاف التقرير النظيف.<sup>1</sup>

1- أحمد حلمي جمعة: مرجع سابق، ص 144.

الشكل (4-1): هيكل التقرير النمطي بخلاف التقرير النظيف.



المصدر: من مذكرة ماجستير، دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق، شركة التأمين الأردني، لنبيه توفيق المرعي.

#### المطلب الثاني : معايير تقارير محافظ الحسابات

- تتعلق معايير محافظ الحسابات على الخصوص بما يلي :
- معيار المصادقة بتحفظ او بدون تحفظ على انتظام و صحة الوثائق السنوية و صورتها الصحيحة او عند الاقتضاء ،رفض المصادقة المبرر .
- معيار المصادقة على الحسابات المدعمة
- معيار حول الاتفاقيات المنظمة
- معيار حول تفاصيل اعلى خمس تعويضات
- معيار حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين

- معيار حول تطور نتيجة السنوات الخمس الاخيرة و النتيجة حسب السهم او حسب الحصة الاجتماعية
- معيار حول الاجراءات الرقابة الداخلي
- معيار حول استمرارية الاستغلال
- معيار يتعلق بحيازة اسهم كضمان
- معيار يتعلق بعملية رفع الراس المال
- معيار يتعلق بعملية خفض راس المال
- معيار يتعلق بلصدار قيم منقولة اخرى
- معيار يتعلق بتوزيع التسبيقات على ارباح الاسهم
- معيار يتعلق بتحويل الشركات ذات الاسهم
- معيار يتعلق بالفروع و المساهمات و الشركات المراقبة
- يحدد محتوى كل معيار من هذه المعايير بقرار من الوزير المكلف بالمالية.<sup>1</sup>

#### معيار تقرير التعبير عن الرأي حول القوائم المالية :

1.1 : يقوم محافظ الحسابات بإعداد تقرير عام للتعبير عن الرأي ، يبين فيه أداء مهمته ، يتم إرسال هذا التقرير إلى الجمعية العادية.

يجب أن ينتهي هذا التقرير العام للتعبير عن رأي محافظ الحسابات بالمصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام و صحة القوائم المالية و كذا صورتها الصحيحة أو عند الاقتضاء، رفض المصادقة كما ينبغي .

1- أحمد حلي جمعة : التدقيق الحديث، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2005 ، ص 130.

21: يعبر محافظ الحسابات من خلال رأيه ، على أنه أدى مهمة الرقابة المسندة إليه طبقا لمعايير المهنة و على أنه تحصل على ضمان كاف بأن الحسابات السنوية لا تتضمن اختلالات معتبرة من شأنها المساس بمجمل الحسابات السنوية .

3.1: حتى يكون التعبير عن رأيه مؤسسا ، يقوم محافظ الحسابات بفحص و تقييم النتائج المستخلصة من العناصر المثبتة المتحصل عليها ، فيقدر بذلك الأهمية النسبية للمعاينات التي قام بها و الطابع المعتبر للاختلالات التي اكتشفها<sup>1</sup>.

### التقرير العام للتعبير عن الرأي :

#### 1.1 : مقدمة :

في مقدمة التقرير، يقوم محافظ الحسابات ب :

.التذكير بطريقة و تاريخ تعيينه .

.التعريف بالكيان المهني .

.ذكر تاريخ إقفال السنة المالية المعنية .

.الإشارة إلى أن القوائم المالية قد تم وقفها من طرف الجهاز المؤهل في الكيان .

.التذكير بمسؤولية المسيرين في الشركة عند القوائم المالية .

.التذكير بمسؤوليته في التعبير عن رأيه حول القوائم المالية .

.تحديد إذا تم إرفاق التقرير بالميزانية و جدول حساب النتائج و جدول تدفقات الخزينة و جدول تغيرات

1- أحمد حلبي جمعة : مرجع سابق، ص 132.

رأس المال و كذا الملحق عند الاقتضاء.

## 21 :الرأي حول القوائم المالية :

يقوم محافظ الحسابات ضمن هذا القسم :

ير إلى أهداف و طبيعة المراقبة ، مع توضيح أن الأشغال التي أنجزتها قد تمت طبقا لمعايير المهنة و أنها تشكل قاعدة منطقية للتعبير عن رأيه حول الحسابات السنوية .

يعبر عن رأيه حول الحسابات الذي يمكن أن يكون حسب الحالة :

رأي بالقبول :

يتم التعبير عن الرأي بالقبول من خلال مصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية بأنها منتظمة و صادقة في جميع جوانبها المعتمدة ، وفقا للقواعد و المبادئ المحاسبية المعمول بها ، كما تقدم صورة مطابقة للوضع المالية و وضعية الذمة و خزينة الكيان عند نهاية السنة المالية .

تتطابق المعلومات الواردة في ملحق القوائم المالية مع القوائم المالية المعدة التي تفسرها .

يمكن لهذا الرأي أن يرفق بملاحظات و معاتبات ذات طابع حيادي موجهة إلى تنوير قارئ الحسابات السنوية .

رأي بتحفظ :

يتم التعبير عن الرأي بتحفظ من خلال مصادقة محافظ الحسابات بتحفظ على القوائم المالية بأنها منتظمة

وصادقة في جوانبها المعتمدة وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية سارية المفعول، كما تقدم صورة مطابقة لنتيجة

عمليات السنة المنصرمة و كذا الوضعية المالية و ممتلكات الكيان في نهاية هذه السنة المالية.<sup>1</sup>

1- أحمد حلي جمعة : مرجع سابق، ص 134.

يجب على محافظ الحسابات أن يبين بوضوح في فقرة تسبق التعبير عن الرأي ، التحفظات المعبر عنها ، مع تقدير حجمها إذا أمكن قصد إبراز تأثيرها في النتيجة و الوضعية المالية للكيان .

رأي بالرفض:

يتم التعبير عن الرأي بالرفض من خلال رفض مبرر بوضوح من طرف محافظ الحسابات، و المصادقة على القوائم المالية و أنه لم يتم إعدادها في جميع جوانبها المعتمدة وفقا للقواعد و المبادئ المحاسبية سارية المفعول .

يجب أن يبين محافظ الحسابات بوضوح في فقرة ، قبل التعبير عن الرأي ، التحفظات التي دفعته إلى رفضه للمصادقة مع تقدير إذا أمكن ذلك قصد إبراز تأثيرها حول النتيجة و الوضعية المالية للكيان .

#### المطلب الثالث : مهام محافظ الحسابات

يعد محافظ الحسابات كل شخص يمارس بصفة عادية ب اسمه الخاص و تحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركة و الهيئات و انتظامها و مطابقتها لأعمال التشريع المعمول به .

يضطلع محافظ الحسابات بالمهام الآتية<sup>1</sup>:

يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة و صحيحة و مطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة و كذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية و ممتلكات الشركات و الهيئات .

يفحص صحة الحسابات السنوية و مطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص .

1- أحمد حلي جمعة: الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 126.

. يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول لإجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة و مجلس المديرين أو المسير .

. يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها او بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة .

. يعلم المسيرين والجمعية العامة أو الهيئة، بكل نقص قد اكتشفه أو اطلع عليه ، و من طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة وتخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة و مراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها ، دون التدخل في التسيير .

. عندما تعد الشركة والهيئة حسابات مدمجة أو حسابات مدعمة ، يصادق محافظ الحسابات أيضا على صحة وانتظام الحسابات المدعمة والمدمجة و صورتها الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبية و تقرير محافظي الحسابات لدى الفروع او الكيانات التابعة لنفس مركز القرار .

. تعين على الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداورات بعد موافقتها كتابيا و على أساس دفتر الشروط ، محافظ الحسابات من بين المعتمدين و المسجلين في جدول الغرفة الوطنية .

. تحدد عهدة محافظ الحسابات ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

. لا يمكن تعيين نفس محافظ الحسابات بعد عهديتين متتاليتين إلا بعد مضي ثلاث سنوات .

. في حالة عدم المصادقة على حسابات الشركة او الهيئة المراقبة خلال سنتين متتاليتين يتعين على محافظ

الحسابات إعلام و كيل الجمهورية المختص إقليميا بذلك .<sup>1</sup>

1 - أحمد حلي جمعة: مرجع سابق، ص 128.

في هذه الحالة لا يجري تحديد عهدة محافظ الحسابات.

يتعين على محافظ الحسابات أو مسير الشركة أو تجمع محافظي الحسابات إبلاغ لجنة مراقبة النوعية بتعيينه

بصفة محافظ الحسابات عن طريق رسالة موصى عليها في أجل أقصاه خمسة عشر يوما .

يمكن لمحافظ الحسابات الاطلاع في أي وقت وفي عين المكان على السجلات المحاسبية والموازنات والمراسلات

والمحاضر بصفة عامة كل الوثائق والكتابات التابعة للشركة أو الهيئة، ويمكن أن يطلب من القائمين بالإدارة

والأعوان و التابعين للشركة أو الهيئة كل التوضيحات والمعلومات و أن يقوم بكل التفتيشات التي يراها لازمة .

يمكن لمحافظ الحسابات من يطلب من الأجهزة المؤهلة الحصول في مقر الشركة على معلومات تتعلق بمؤسسات

مرتبطة بها أو بمؤسسات أخرى لها علاقة مساهمة معها.

يقدم القائمون بالإدارة في الشركات كل ستة أشهر على الأقل لمحافظ الحسابات كشفا محاسبيا، يعد حسب

مخطط الحصيلة و الوثائق المحاسبية التي ينص عليها القانون<sup>1</sup>.

يعلم محافظ الحسابات كتابيا في حالة عرقلة ممارسة مهمته هيئات التسيير قصد تطبيق احكام القانون التجاري.

1- الوقاد محمد ووديان، لؤي محمد: تدقيق الحسابات، مكتبة المجتمع العربي، ط1، 2009، ص 135.

خلاصة :

إن ما يهم إدارة أي مؤسسة هو ضمان الأداء الجيد و التحكم أكثر في العمليات التي هي بصدد إدارتها وتسييرها، وعليه فهي بحاجة ماسة إلى الاطمئنان من سلامة التدقيق و حسن تشغيله، لما له من أهمية قصوى، خاصة في منع وقوع الأخطاء و الانحرافات و أيضا في اكتشافها في الوقت المناسب، ما يسمح بتحليلها و تحديد أسبابها و مناطق الضعف بغية تحسينها و بالهتلي التقليل من مخاطر الأخطاء و منع تكرار حدوث تلك الانحرافات مستقبلا .

وكل الأنظمة فإن نظام الرقابة الداخلية يحتاج إلى تقييم و ضمان السير الحسن للإجراءات و متابعة العمليات و التدقيق فيها و يقتضي ذلك وجود مصلحة، خاصة و مستقلة، توكل لها المهمة و تعني بالتدقيق، تتكفل بالتقييم و الفحص و التحقيق في كل أنظمة التسيير و المعلومات داخل المؤسسة. وإن محاولة لتقييم أي نظام ينبغي أولا دراسته و التعرف عليه.

## الفصل الثاني: التدقيق الداخلي في البنوك التجارية

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية

المبحث الثاني: ماهية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية

المبحث الثالث : التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية

تمهيد:

يعتبر التدقيق الداخلي نوعاً من الإجراءات الرقابية التي يتم من خلالها فحص و تقييم كفاءة و كفاية كافة الإجراءات ، لهذا اعتبر البعض التدقيق الداخلي بؤرة التركيز في هيكل الرقابة الذي ينهض بمسؤولية التحقق من قدرة بقية أدوات الرقابة على الحماية المادية للأصول و التأكد من سلامة البيانات المالية و تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية و رفع الكفاءة التشغيلية .

إن توسع حجم البنوك و تشعب وظائفها مع زيادة تعقدها و تفرعها ، زاد صعوبة تسييرها ، و كان لابد من الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي كونه يساهم في تتبع الثغرات و حالات عدم الكفاءة ، و الكشف المبكر للمخاطر و التحقق من توافر سياسات و إجراءات مطورة، و مدى التزام البنك بها . فعملية التدقيق الداخلي تساهم في تقييم وإدارة المخاطر و الحماية منها و تقديم المشورة في ماهية السبل الأنجح لإدارتها (تفعيل إدارة المخاطر) .

وسيتم التعرض من خلال هذا الفصل إلى واقع التدقيق الداخلي في البنوك التجارية، الذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث حيث يتناول المبحث الأول ماهية البنوك التجارية، أما المبحث الثاني سأتناول فيه التدقيق الداخلي في البنوك التجارية، أما المبحث الثالث و الأخير سنتطرق فيه إلى مدى فعالية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية.

## المبحث الأول : عموميات حول البنوك التجارية

## المطلب الأول : نشأة ومفهوم البنك

## الفرع الأول : نشأة البنك

نشأت المصارف التجارية كمحصلة لظروف و متطلبات اقتضتها التطورات على مر السنين، ولعل الصيرافة في أوروبا و إيطاليا بالذات هم أول من طرق الباب فلقد كان التجار و رجال الأعمال يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصيرافة بقصد حفظها مقابل إيصالات يحررها الصيرافة لحفظ حقوق أصحاب الودائع وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للمصارف وهي إيداع الأموال و كان المودع إذا أراد ذهبه يعطي الصائغ الإيصال و يأخذ الذهب ومع مرور الزمن أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل ويبقى الذهب مكدسا في خزائن الصائغ و قد تنبه الصائغ إلى هذه الحقيقة فصار يقرض مما لديه من الذهب مقابل فائدة وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للمصارف وهي الإقراض، اما خلق النقود و إصدارها فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحرره الصائغ (بدلا من الذهب الحقيقي) و يعطيه للمقرض و خاصة بعدما أصبح الناس يثقون بهذه الإيصالات لأنها قابلة بالاستبدال بالذهب في أي وقت يشاؤون كما دلهم على ذلك تجاربهم العديدة خلال تعاملهم مع الصائغ.

و قيام الصائغ بهذه الأعمال لم يأتي فطرة و إنما كان نتيجة لتطور استغرق زمنا طويلا و اكبه ازدياد كبير في ثقة الجمهور المتعامل مع الصائغ مما حول مؤسسته إلى النواة الأولى للمصرف التجاري.

ولعل أول مصرف كان في البندقية عام 1157م ، ثم توالي ظهور المصارف بعد ذلك فظهر بنك أمستردام عام

1694م و بنك فرنسا عام 1800م<sup>1</sup>.

1- حسن الحسني فلاح و مؤيد عبد الرحمن دوري : إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2000 ، ص 86.

### الفرع الثاني : مفهوم البنك التجاري

هناك عدة تعاريف للبنوك نذكر منها :

1. أي منشأة تتعامل بالنقود تقبلها من العملاء في شكل إيداعات و تحترم طلباتهم في سحبها كليا أو بعضها و تقوم بتحصيل الشيكات لعملائها كما تقوم بمنح القروض أو استثمار الودائع الزائدة حتى يتم طلبها من قبل لأصحابها.
2. هي المؤسسات التي تتعامل أو تتاجر بالائتمان أو الدين هو الأساس المهم الذي تقوم عليه المصارف التقليدية في عملها ، و الائتمان يعني الأمان أو الثقة التي تربط الدائن بالمدين والتي يتم بموجبها دفع قيمة في الحاضر والدفع المؤجل لاحقا إذا الائتمان يعني بوجه عام منح فترة من الوقت من قبل الدائن إلى المدين يتعين على الأخير في نهايتها دفع الدين المستحق عليه .
3. هي منظمة اقتصادية متخصصة في إدارة الأموال عن طريق الحفظ و الإقراض أو البيع أو الشراء .
4. البنك هو مؤسسة مالية ذات شخصية معنوية يمكن تعريفها بالنظر إلى وظائفها ، فهي وسيط مالي بين المقرضين و المقترضين و يخلق الائتمان أو ما يطلق عليه القروض مع القيام بما يرتبط بهذه الأمور من خدمات و إجراءات العمليات المصرفية<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني : أهداف البنك التجاري

تتمثل أهداف البنوك التجارية في الربحية، السيولة، الأمان و فيما يلي نتعرف على كل واحد منهم:

1- منير إبراهيم الهندي : إدارة البنوك التجارية. مدخل اتخاذ القرارات ، المكتب العربي الحديث ، مصر، الطبعة الثالثة ، 1996 ، ص 75.

## 1. الربحية :

تنتج على استخدام البنك لأمواله في مجالات استثمارية معينة مع العلم أن الجانب الأكبر للمصروفات يتمثل في الفوائد على الودائع بمختلف أنواعها وإيراداته تتمثل في الفوائد التي يتحصل عليها نتيجة استثمار تلك الودائع والفوائد المدفوعة عليها .

## 2. السيولة :

تعرف السيولة النقدية في البنوك التجارية بأنها قدرة البنك على مواجهة الالتزامات المالية التي تتكون بشكل رئيسي من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع و تلبية طلبات الائتمان ومن هنا تكون شبه النقدية و توفيرها من الأهداف الأساسية للبنوك التجارية حيث أن توفيرها يساعد البنك على توفير الخسارة التي تحدث نتيجة اضطراره إلى تصفية بعض موجوداته غير السائلة ومجرد إشاعته من عدم توفر السيولة لدى البنك يؤدي للإفلاس.

## 3. الامان :

يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر مقارنة بصافي الأصول وهذا يعني صغر هامش الامان بالنسبة للمودعين التي تعتبر أموالهم المودعة لدى البنك من أهم مصادر تمويل الاستثمارية، فالبنك يستطيع تحمل خسارة تفوق رأس ماله لأن زيادتها عنه تؤدي إلى تغطيتها عن طريق اللجوء إلى اموال المودعين و على البنك تحقيق أكبر قدر ممكن من الامان للمودعين على أساس رأس ماله الصغير إلا أنه الذي ينبغي ملاحظته هو التعارض الواضح بين هذه الأهداف و هو ما يمثل المشكلة الأساسية في إدارة البنوك التجارية ، و يرجع هذا إلى تعارض اهداف كل من الغدارة والمودعين، فالإدارة تسعى إلى تحقيق أقصى عائد و هو ما قد يترك أثرا سلبيا على مستوى السيولة و درجة الأمان،

أما المودعين فيأملون أن يحتفظ البنك بقدر كبير من الأموال السائلة و ان يوجه موارده المالية إلى استثمارات تتسم بدرجة قليلة من المخاطرة و هو ما يترك أثرا على عكس الربحية.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية

يوجد لدى البنوك التجارية نوعان من الوظائف التقليدية القديمة، ووظائف حديثة، إلا أن هناك عوامل كثيرة تدحج حجم و كبيعة كل من الوظائف الحديثة و الأخرى القديمة حسب التقسيم التالي:

أولا: وظائف البنوك التجارية حسب المفهوم التقليدي :

تتمثل وظائف البنوك التجارية حسب المفهوم التقليدي في :

#### 1. تعبئة المدخرات :

تعني الاحتفاظ بودائع الشركات و المؤسسات و تنمية تلك الودائع أي زيادتها، حيث تتم تلك الودائع في شكل ودائع حسابات جارية أو تحت الطلب ولا يدفع عنها فائدة في اعتبار أنها ترتبط بأصحابها على ضمة الاحتفاظ بها ووضعتها تحت تصرفهم في أي وقت معين تمثل حسابات عاجلة ، أنا الحسابات الآجلة فتدفع عنها فوائد مقابل التنازل من أصحابها عن حق استخدامها في أي وقت، ولا تظل النقود المودعة لدى البنك عاطلة، وإنما تستخدم الجزء الأكبر في عمليات ائتمانية والجدير بالذكر أن الودائع عدة أنواع فيها الحسابات الجارية ، الودائع لأجل وودائع صناديق التوفير .

#### 2. استخدام الموارد :

يتمثل استخدام الموارد فيما يلي :

1- سمية خلاف: دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، 2014، ص26.

1.2 : القيام بعمليات الإقراض ، منح الائتمان : و تتمثل في منح القروض على أشكالها المختلفة . و يغلب على الإقراض و الاقتراض في البنوك التجارية القروض قصيرة الأجل و التي لا تتعد أجالها سنة إلا ان هناك نسبة من القروض في تكل البنوك تكون متوسطة و طويلة الأجل .

2.2 : الاستثمار في الأوراق المالية : و هو المساهمة في المشروعات أو الاستثمار في الأوراق المالية ، هذه الرؤية التقليدية هي رؤية ضيقة و بفعل ضغط المنافسة ، اضطرت البنوك لتوسيع مؤهلاتها ليصبح من الممكن تعداد خمسة مهام ، بالإضافة إلى النشاط الرئيسي<sup>1</sup>.

2.3 : تمويل التجارة الخارجية : حيث يتم فتح اعتمادات مستنديه (استيراد/تصدير) ، إصدار مطالب الضمان لصالح العملاء من القطاعين العام و الخاص و يحث يمول المستفيدين عادة من الهيئات الحكومية ، و يتم تقديم هذه الخدمات بالعملة المختلفة المحلية و الأجنبية لاسيما العملات القابلة للتحويل أي العملات الارتكازية .

2.4 : خصم الأوراق التجارية : تعد خصم الأوراق التجارية من بين عمليات الائتمان التي يمنحها البنك لعمليه ، حيث يحقق للعميل استيفاء قيمة الأوراق التجارية من البنك قبل حلول ميعاد استحقاقها ، على أن يحل البنك محل العميل في انتظار ميعاد استحقاقها ليحصل على المبلغ المستحق في الورقة التجارية ، و هذا مقابل حصول البنك على فائدة و عمولة من تاري خ الخصم حتى تاريخ الاستحقاق ، و في تاريخ الاستحقاق يقوم البنك بتحصيل قيمتها من قبل المدين نيابة عن عميله مع احتفاظه بحق الرجوع على الخصم في حالة عدم قيام المدين بتسديد قيمتها .

يرتبط سعر الخصم بسعر الفائدة للقروض قصيرة الأجل السائدة في السوق المالية ، و يحدد سعر الخصم بواسطة البنك التجاري بصورة مستقلة و ليس في صورة اتفاق بين البنك و العميل .

5.2 : إجراء عمليات الصرف : استبدال البنك للعملة الأجنبية بعملة وطنية ، و بالعكس.

1- سمية خلاف مرجع سابق، ص 27 .

ثانيا : وظائف البنوك التجارية حسب المفهوم الحديث :

هناك العديد من الوظائف الحديثة التي أصبحت البنوك التجارية تقوم بها ومن بينها:<sup>1</sup>

### 1. وظيفة استشارية :

لقد عظم شأن المهمة الاستشارية في العصر الحديث ، خاصة بعد العمليات البنكية و تعقدها . ونظرا للتجربة المكتسبة من طرف إطارات البنوك و كفاءة موظفيها ، من جراء تمويل المشروعات الاقتصادية و القيام بالدراسات اللازمة لها وكذلك القيام بالعمليات البنكية اليومية ، برز دور البنك كمستشار ، يقصده الأعوان الاقتصاديون من أجل طلب الاستعانة في شتى الميادين الاقتصادية .

### 2. التوزيع :

في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج والمتولد من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق البنك ، و يتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية ، ولا يوجد أي مؤسسات أخرى غير البنوك تزاوّل هذا النشاط في ظل ذلك النظام .

### 3. وظيفة خدمات أمناء الاستثمار:

و تشمل توليفة واسعة من الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه مثل :

.سداد الالتزامات الدورية

.إقامة المعارض السلعية داخليا و خارجيا

.إقامة المزادات لبيع و شراء السلع

1- سامي جلدة: البنوك التجارية، التسويق المصرفي، دار أسامة للنشر، عمان، ط1، 2000. ص 40.

. ممارسة عمليات بيع و شراء العقارات

. أية أعمال أخرى للعملاء طالما كانت مشروعة

#### 4. وظيفة الإنابة :

القيام بخدمات بالنيابة عن العملاء مثل إنجاز عمليات التحويلات النقدية بين العملاء و بين بعضهم البعض و إصدار خطابات الضمان التي يطلبها العملاء و القيام بتحصيل شيكات و كمبيالات العملاء و سداد ديونهم نيابة عنهم .

#### 5. ادخار المناسبات :

وهذا النوع من الخدمات البنكية يؤدي إلى زيادة موارد البنك نتيجة تراكم مدخرات المتعامل على فترات دورية حتى حلول موعد المناسبة التي يدخر لأجلها ذلك العميل فيقوم بسحب مدخراته، وغالبا لا يؤثر هذا السحب على موارد البنك لسببين ما :

. أن هناك مناسبات عديدة يدخر لها أنواع مختلفة من المتعاملين، فمثلا في الوقت الذي يسحب فيه المدخرون أموالهم لمواجهة نفقات الأعياد أو بدء العام الدراسي لتحمل تكاليف تجهيز أبنائهم لمستلزمات الدراسة ن نجد أن غيرهم يدخر استعداد لمواجهة نفقات مناسبات أخرى ، كالزواج و الاصطيف و غيرهما .

. أن ارتفاع عدد المدخرين و تنوع المدخرات يقلل كثيرا من آثار عملية السحب بالمقارنة مع حجم المدخرات المودعة لدى البنك<sup>1</sup>.

1- سامي جلدة: مرجع سابق. ص 41.

المبحث الثاني : ماهية التدقيق الداخلي في البنوك

المطلب الأول : تعريف التدقيق الداخلي في البنوك

يعرف التدقيق الداخلي بأنه:

وظيفة مستقلة تنشأ داخل البنك لفحص و تقييم كافة نشاطاته سواء تلك المالية أو الإدارية منها و مساعدة

جميع العاملين فيه على إنجاز الواجبات الموكلة إليهم. وذلك عن طريق التحليل والتقييم و تقديم التوجيهات

والاستشارات التي تتعلق بالفعاليات المختلفة في البنك و للتأكد من الاستعمال الامثل للموارد و القدرات بما يتفق

والسياسات العامة للبنك

ويقوم التدقيق الداخلي بإعداد تقارير للاستعمال الداخلي في البنك لتمكين الإدارة من القيام بمسؤولياتها

المختلفة، بحيث تستند في إصدار قراراتها إلى معلومات صحيحة تتفق مع السياسات و الخطط ، الإجراءات القوانين

واللوائح التي يعمل البنك من خلالها . و في هذا السياق و لكي يتحقق المدقق الداخلي من هذا الوضع فإنه يقوم بما

يلي<sup>1</sup>:

1.مراجعة ما تم تنفيذه للتأكد من مطابقة السياسات و الخطط المرسومة والتعليمات و الإجراءات والقوانين

الفرعية .

2.مراجعة مدى كفاية استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أهداف البنك ، أو مراجعة تنفيذ العمليات بكفاءة معقولة .

3.التحقق من صحة و دقة المعلومات المثبتة في دفاتر البنك و سجلاته و تحليلها للتأكد من ملائمتها للأغراض التي

تستخدم فيها و ذلك عن طريق الربط و المقارنة للوصول إلى استنتاجات معينة تساعد في توجيه أعمال البنك .

1- يوسف سعيد يوسف المدلل: دور طبيعة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، الجامعة الإسلامية في غزة،

وبغرض الحديث عن التدقيق الداخلي في البنوك فلا بد من التعرض لدور مجلس الإدارة و الإدارة العليا، إن المسؤولية الرئيسية لإدارة العمل البنكي في أي بنك تقع على عاتق مجلس إدارته وإدارتي العليا المعينة من قبل مجلس الإدارة وذلك من خلال ما يلي<sup>1</sup>:

.التأكد من أن الأشخاص ذي يعهد إليهم بإدارة أعمال البنك مؤهلين مهنيا ولديهم الخبرة الكافية وخاصة أولئك الذين يتسلمون المناصب الرئيسية في البنك .

.التأكد من وجود أنظمة رقابة داخلية كافية و أنها تعمل بفعالية .

.التأكد من ان عمليات البنك تدار بشكل مناسب و بتعقل و حذر معقول بما فيه أخذ المخصصات الكافية للخسائر المحتملة.

.المراقبة المستمرة لقدرة البنك على الوفاء و توفير السيولة الملائمة.

.العمل على حماية مصالح المودعين و الدائنين للبنك و كذلك المساهمين.

.إقرار الميزانية العمومية والحسابات الختامية التي يتطلبها القانون والتشريعات و التعليمات السارية المفعول، والتي

تعكس الوضع المالي الحقيقي لعملياته البنكية وفقا للقواعد والأصول المتعارف عليها في إعداد الميزانيات والحسابات

الختامية للبنوك، وتزويد مدقي حسابات البنك القانونيين بما يمكنهم من إعطاء رأي فني محايد بالحسابات

الختامية، كذلك تزويد البنك المركزي والسلطات الرقابية الأخرى لتمكينها من تقييم أعمال البنك ووضعها المالي .

.مجلس الإدارة و الإدارة العليا للبنك المعينة من قبله مسؤولة عن إنشاء دائرة التدقيق الداخلي في البنك. تكون

مهامها الرئيسية التأكد من أنظمة الرقابة والضبط الداخلي تعمل بشكل صحيح، وأن تمكن العاملين في هذه الدائرة

1- أحمد حلمي جمعة: التدقيق الداخلي و الحكومي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 58.

من أداء واجهم وتقديم تقاريرهم إلى الإدارة العليا في الوقت المناسب، وأخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار و اتخاذ بشأنها الإجراءات المناسبة.

### المطلب الثاني: مبادئ التدقيق الداخلي في البنك

أشارت الوثيقة الصادرة عن لجنة بازل المكلفة بالإشراف على أعمال البنوك خلال سنة 2001 إلى المبادئ الأساسية للمراجعة الداخلية و المستمدة من معايير معهد المدققين الأمريكي والتي شملت<sup>1</sup>:

#### 1. الاستمرارية: (الديمومة)

ويتضمن هذا المبدأ ضرورة وجود وظيفة تدقيق داخلي مستمرة من حيث تنفيذ المهام و الواجبات بحيث يقع على عاتق الإدارة العليا مسؤولية اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية التي تتضمن استمرارية هذه الوظيفة بما يتناسب مع حجم البنك ، و طبيعة أنشطته و خاصة فيما يتعلق بتوفير الموارد اللازمة التي تساعد في تحقيق أهداف التدقيق الداخلي .

#### 2. الاستقلالية :

تتطلب الاستقلالية أن تكون وظيفة التدقيق الداخلي مستقلة عن تنفيذ الأنشطة التي يتم تدقيقها و كذلك يجب أن تكون مستقلة عن إجراءات الرقابة الداخلية اليومية مما يعزز موضوعية و نزاهة هذه الوظيفة وهذا يتطلب أن تكون تبعية التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة او لجنة التدقيق في مجلس الإدارة ، و يكون الاتصال مباشرة مع هذا المستوى . و كذلك تتطلب الاستقلالية عدم وجود تضارب في المصالح ما بين موظفي المراجعة و البنك.

1- خلف عبد الله الوردات: التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق و فقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية ، الوراق للنشر، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2006، ص 29.

## 3. وثيقة التدقيق:

يتطلب هذا المبدأ أن يكون لكل بنك وثيقة تدقيق تعزز وجود التدقيق الداخلي فيه وسلطته، ويجب أن تحتوي على الأقل ما يلي<sup>1</sup>:

- أهداف التدقيق الداخلي ونطاق عمله، وموقع إدارة التدقيق الداخلي في البنك ومسؤولياتها وعلاقتها مع الوظائف الرقابية الأخرى
- مسؤوليات مدير إدارة التدقيق الداخلي، ويتم اعتماد الوثيقة من قبل لجنة التدقيق في مجلس الإدارة، وعلى الإدارة العليا تفويض إدارة التدقيق صلاحية الاطلاع على أية وثائق أو ملفات أو معلومات و الاتصال المباشر مع أي موظف داخل البنك أثناء تنفيذ مهام التدقيق، كذلك يجب أن تشير الوثيقة إلى الأمور التي تقدم فيها إدارة التدقيق الاستشارات وشروطها .

## 4. النزاهة :

أن يجب أن يتمتع المدقق الداخلي بالموضوعية و النزاهة و يستمد ذلك من خلال موقعه في البنك ، و الدوران المستمر لأعمال موظفي التدقيق الداخلي ، عدم قيام المدقق بتدقيق نشاط كلن يتم تأديته من خلاله قبل مرور سنة على الأقل من نقله إلى إدارة التدقيق و عدم قيام موظفي إدارة التدقيق بأية أعمال تنفيذية داخل البنك .

## 5 . الكفاءة المهنية :

تعتبر الكفاءة المهنية للمدققين عنصرا جوهريا في تأديتهم مهام التدقيق الداخلي بشكل مناسب داخل البنك ، وتشمل الكفاءة المهنية المعرفة و الخبرة و استمرارية التأهيل ضمن سياسة تدريبية منتظمة لكل موظف من موظفي إدارة التدقيق الداخلي .

1- خلف عبد الله الوردات : مرجع سابق، ص 30.

## 6. نطاق أنشطة التدقيق :

يجب أن يخضع كل نشاط أو وحدة في البنك للتدقيق الداخلي سواء فروع أو دوائر أو شركات تابعة و كذلك يجب

أن يشمل نطاق عمل التدقيق الجوانب الرئيسية التالية:<sup>1</sup>

- اختبار و تقييم مدى كفاية و كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية
- مراجعة كفاءة و اختبار عمليات و وظائف و إجراءات إدارة المخاطر و مدى تطبيقها و أساليب تقييمها
- مراجعة أنظمة المعلومات المالية و الإدارية بما فيها أنظمة المعلومات و خدمات البنك الإلكترونية ، و مراجعة مدى دقة و سلامة السجلات المحاسبية و التقارير المالية ، و مراجعة إجراءات حماية الأصول و مدى فعاليتها و مراجعة الأسس المتبعة من قبل البنك في تقييم رأس ماله و علاقته بالمخاطر المحتملة .

## المطلب الثالث : أهداف و أسس التدقيق الداخلي في البنوك التجارية

## أولاً : أهداف التدقيق الداخلي في البنوك :

يتجلى مجال تدخل التدقيق الداخلي في اختبار و تقييم مدى ملائمة و فعالية نظام الرقابة الداخلية و جودة

الأداء في إنجاز و تنفيذ المسؤوليات الموكلة إليه ، وعبارة أخرى يهدف التدقيق الداخلي إلى ضمان تحقيق نظام

الرقابة الداخلية للأهداف العامة بطريقة فعالة ، و مدى موافقة النظام للقوانين الموضوعة ، و بالتالي ، على التدقيق

الداخلي القيام بتقييم خلال فترة محددة مدى التحكم في المخاطر و حماية الممتلكات و مصداقية المعلومات

والاستعمال الاقتصادي و الفعال للموارد ، و بصفة عامة تحقيق الأهداف مع احترام القوانين و الأنظمة . و يتمثل

1- مؤسسة الوراق ، خلف عبد الله الوردات: دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة، دار النشر والتوزيع، عمان 2014، ص 63.

الهدف الأساسي في محاولة التصدي للمخاطر البنكية، وبصفة عامة يمكن تقسيم أهداف التدقيق الداخلي على مستوى البنك إلى محورين هما:<sup>1</sup>

### 1. الأمان :

وذلك لضمان العمل بالإجراءات والتنظيمات التي تتضمن أمن المعاملات والأصول والأشخاص وتحقيق الأهداف المسطرة. وتشمل المعاملات هنا كل العمليات المعالجة في مختلف أقسام البنك، والتي يتم تقسيمها إلى عدة وظائف، بعضها مرتبط بالإنتاج البنكي وبعضها يضم أنشطة الصيانة والإدارة وما يميز الإنتاج البنكي كونه يطبق إلزاميا اللامركزية، مما يتطلب درجة عالية من تطور أجهزة الرقابة الداخلية. أما فيما يتعلق بالأصول، فهي تضم مباني البنك، أدواته....، ولكن تضم أيضا وسائل الدفع، وكلها تتطلب حماية إدارية ومادية. وأما الأشخاص (موظفي البنك)، فحمايتهم تكون ضد الاعتداءات الخارجية والضغطات. ويمكن أن يمتد الأمان إلى الأهداف المرجوة، حيث يهتم المدقق بمدى اتجاه الأنشطة إلى موافقة أو مخالفة الأهداف بمعنى تقييم مستوى تطابق أجهزة العمل مع الأهداف المعلنة.

### 2. تحسين التقييم :

حيث تؤدي قوة الاقتراح إلى تحسين الكفاءات، فمهما بلغت درجة تطور الأنظمة في البنك، فإن إمكانيات التحسين تبقى دائما واردة. وفي كل الحالات، فإن التدقيق يوجه لهذا الغرض من خلال الأمر المزدوج الآتي:

- يجب تنظيم و توجيه نشاط المدقق و بدون مخاطر
- يجب أن يكون نشاط المدقق في أحسن ظروف الاستعمال الاقتصادي للموارد المخصصة له.<sup>2</sup>

1- خلف عبد الله الوردات : مرجع سابق، ص 64.

2- صبح داود يوسف: دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، دار الكتيب العلمية للنشر، القاهرة، ط1، 2007، ص 58.

ثانياً: أسس التدقيق الداخلي للبنوك

لتحقيق أهداف عملية التدقيق الداخلي على أعمال المنظمات البنكية يتطلب مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية كالتالي :

1. الأسس الإدارية :

تعتبر الأسس الإدارية التي يستند إليها الأداء البنكي ذات أهمية بالغة ، لغرض تحقيق أهداف عملية التدقيق الداخلي و ذلك من حيث :

- وضوح الأهداف الرئيسية و الثانوية للبنك ، حيث يسترشد المسؤولين بهذه الأهداف و يعملون على تحقيقها
- تقسيم العمل حيث يتم من خلاله تحديد مراكز التكلفة و المسؤولية و تخصيص عمل معين لكل دائرة وقسم و بالتالي تسهيل عملية التدقيق .
- تطبيق محاسبية المسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل ، بحيث يمكن محاسبة المسؤول في كل قسم أو دائرة عن أوجه القصور في عمله ، بعد إعطائه قدراً من السلطة يتناسب و المسؤولية الملقاة على عاتقه.
- تطبيق الإدارة بالاستثناء حيث يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه من خلال إبلاغ المستويات الإدارية العليا بأية تغييرات جوهرية تواجه الإدارات التنفيذية الوسطى أثناء التنفيذ أو عن أي خلل أو قصور في الأداء الفعلي عن الأداء المستهدف من أجل تحليل الوضع و إيجاد حلول عملية له ، بالإضافة إلى مبدأ السرية المهنية الخاص بالعمل البنكي ، ومبدأ حسن المعاملة و مبدأ سرعة التنفيذ.<sup>1</sup>

1- إبراهيم رباح، إبراهيم المدهون: دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص 73.

## 2. الأسس المالية والمحاسبية :

ينبغي على التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية، لتحقيق أهداف عملية التدقيق

على أعمال البنوك، وأهمها :

- توفير الأمان وهو يعني ضمان حقوق عملاء البنك و جعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه
- مراقبة السيولة وهي تعني احتفاظ البنك بقدر من ودائع عملائه في صورة نقدية أو شبه نقدية، يمكن تحويلها إلى نقدية بشكل سريع جدا و بدون تكاليف إضافية، وذلك بهدف تلبية طلبات عملائه الطارئة، ويتم هذا من خلال إيجاد حالة من التوازن بين حجم النقدية المحتفظ بها و حجم النقدية المستثمرة لأن غياب التوازن يقود إلى المخاطرة.
- تعظيم الربحية و يتحقق هذا المبدأ من خلال متابعة التوازن بين حجم السيولة و درجة الأمان ، وهو يعتمد على أنواع الودائع المتعددة.<sup>1</sup>

1- إبراهيم رباح، إبراهيم المدهون: مرجع سابق، ص 74.

## المبحث الثالث: التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية

من المعروف أن ممارسة أنشطة واجراءات الأعمال البنكية يعيقها الكثير من المخاطر و أن تركها بدون عملية تدقيق سيؤدي إلى مشاكل تهدد بخطر فقدان العملاء لودائعهم و فقدان البنوك لرؤوس أموالهم و بالتالي إمكانية الإفلاس، ما أوجب ضرورة وجود وحدات تقوم بمهمة التدقيق من داخل البنك على الإجراءات التي ينفذها المدراء والأفراد داخل البنك .

## المطلب الأول : تدقيق عمليات إدارة المخاطر في البنوك

## أولاً : مراجعة أهداف وسياسة إدارة المخاطر

تتمثل الخطوة الأولى في مراجعة سياسات إدارة المخاطر التي تنتهجها المؤسسة و معرفة أهداف البرنامج و حتى لو لم يكن لدى البنك سياسة لإدارة المخاطر رسمية و مكتوبة فإن تحليل الإجراءات و نمط الحماية يمكن أن يشير إلى وجود سياسة قائمة فعلا . و بعدها يتم التعرف على أهداف البرنامج ثم يتم تقييمه لتقرير مدى مناسبته للبنك ويشمل هذا التقييم عموماً مراجعة موارد البنك المالية و قدرته على تحمل الخسائر المعرض لها ، و ذلك بهدف تقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج متماشية مع موارد المنظمة المالية و قدرتها على تحمل الخسارة ، و عندما تكون أهداف إدارة المخاطر قاصرة يتم صياغة أهداف جديدة و عرضها على الإدارة للموافقة عليها ، و في حالة وجود تناقض أو تعارض بين التطبيق و السياسة ينبغي التوافق بين الاثنين ، إما بتغيير الأهداف أو تغيير أسلوب البنك في التعامل مع مخاطره، و في الأحوال التي تكون فيها الأهداف غير واضحة ينبغي تقديم توصية بإعادة صياغة فلسفة البنك فيما يتصل بإدارة المخاطر و تبني سياسة إدارة مخاطر أكثر ملائمة في هذا الخصوص.<sup>1</sup>

1- ليندة دواس: الرقابة الداخليّة في البنوك التجارية في ظل المعايير الدوليّة، جامعة أم البواقي، 2003، ص 56.

## ثانيا: التعرف وتقييم التعرض للخسارة

بعد الانتهاء من تحديد و تقييم الأهداف تكون الخطوة التالية هي التعرف على احتمالية تعرض البنك للمخاطر، والتقنيات المستخدمة في ذلك، و تكون تقنيات مراجعة إدارة المخاطر هي في جوهرها نفس التقنيات المستخدمة في مرحلة التعرف على المخاطر...، و في حالة غفل وتجاهل التعرضات الرئيسية ينبغي على التدقيق الداخلي أن يتعرف على الوسائل المستخدمة للتصدي لهذه التعرضات فينبغي على المدقق الداخلي التوصية باتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة.

## ثالثا: تقييم قرارات تعامل مع كل تعرض (دراسة البدائل)

بعد أن يتم التعرف على المخاطر التي تواجه البنك و قياسها يدرس المدقق الداخلي المداخل المختلفة الممكن استخدامها للتعامل مع كل خطر، و ينبغي أن تشمل هذه الخطوة مراجعة البنك مع المخاطر لتفاديها أو التقليل منها أو الاحتفاظ بها .

## رابعا : تقييم تنفيذ تقنيات معالجة المخاطر المخطرة

تأتي الخطوة التالية و هي تقييم القرارات الماضية حول كيفية التصدي لكل التعرض للمخاطر و التحقق من أن القرار قد تم تنفيذه على أكمل وجه، كما تشمل هذه الخطوة أيضا مراجعة تدابير التحكم في الخسارة.

## خامسا : التقرير والتوصية بإدخال تغييرات لتحسين البرنامج

يتم إعداد تقرير مكتوب ومفصل حول نتائج التحليل متضمنا التوصيات اللازمة بإجراء تغييرات وتعديلات لتحسين برنامج إدارة المخاطر، ويرفع إلى الإدارة العليا و مجلس الإدارة ، و لجنة المراجعة و كذا المساهمين وأصحاب المصالح عند الضرورة .

مما سبق يتضح أن هناك دورا فعالا لتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك ، فوظيفة التدقيق الداخلي هي تقديم المشورة لكل من الإدارة التنفيذية و إدارة المخاطر ، كما أن هناك تنسيقا بين كل من التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر فكلتا الوظائفين تكملان بعضهما البعض مع الحفاظ على استقلالية كل منهما ؟ فإدارة المخاطر تستعين بإدارة التدقيق الداخلي في مراحل عملها المختلفة لما لها من خبرة في تقييم المخاطر و تحديدها ، و كذلك المدقق الداخلي يستعين بإدارة المخاطر في كثير من العمليات المتعلقة بأدائه<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني : علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر

هناك توافق بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر على توجيه نماذج عملياتهما بشكل يضمن لكلا الطرفين التكامل المتبادل مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل منها. وهذا يتطلب سياسة لضمان تدقيق البيانات والمعلومات بين كلا الطرفين فيجب على إدارة المخاطر أن تسمح للمدقق الداخلي بالمشاركة في اجتماعاتها مع الإدارة التي تهدف إلى وضع استراتيجية لإدارة المخاطر في البنك و ينبغي أن تسمح له بالدخول إلى قاعدة البيانات الخاصة بها لتحقيق المشا ركة و تقديم المشورة لإعداد نظام محكم لإدارة المخاطر في البنك كما ينبغي على إدارة المخاطر المتطورة أن يكون لها نموذج خاص لعملياتها أي بمثابة خارطة الطريق تحدد الملامح الأساسية لعملية إدارة المخاطر في مراحلها المختلفة، وهذا النموذج يمثل إطار التعاون الملائم بينها وبين التدقيق الداخلي فعملية إدارة المخاطر تتألف من خمسة مراحل تشغيلية التخطيط، التحديد، التحليل، والضبط والمراقبة.

فهذه المراحل التشغيلية الخمسة توفر إطار عمل لإدارة المخاطر، حيث يتم الاستعانة بالمدقق الداخلي في جميع هذه المراحل ، فكلاهما يعكس أنشطة الآخر لذلك قد يحدث تداخل، الأمر الذي يتطلب التنسيق بينهما. حيث أن إدارة المخاطر من إحدى التخصصات المرتبطة بشكل كبير مع التدقيق الداخلي وتشكلان أدوات مهمة ومتراصة في إدارة البنوك فقديما كانت وظيفة إدارة المخاطر جزء من عملية التدقيق، ولكن اليوم تم الفصل بين الوظائف

1- سمية خلاف: دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، 2014 . ص49.

من حيث المهام و التكامل التنظيمي، وتظهر مستويات العلاقة من خلال الخمس عناصر التالية و التي يعبر عنها بمراحل تدقيق إدارة المخاطر في البنوك.<sup>1</sup>

#### أولاً: مرحلة تخطيط عملية التدقيق

عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق يتم تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية بناء على دليل المخاطر، ويتم خلال مرحلة التخطيط السنوي لعمليات التدقيق الداخلي تقييم مواضع التدقيق من منظور المخاطر.

#### ثانياً: مرحلة التنفيذ

خلال هذه المرحلة يكون المحور الأساسي في تنفيذ عملية التدقيق هو اختبار مدى فعالية التدقيق الداخلي في العمل على تجنب المخاطر أو الحد منها.

#### ثالثاً: مرحلة أوراق العمل

تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق أثناء تنفيذه لعملية التدقيق و يتم الربط بين كل نتيجة و ملاحظة يتوصل إليها مع المخاطر التي يتعرض لها البنك و يتم تقديم توصيات بخصوص خطر معين و ذلك بالتعاون بين إدارة التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر .

1- إيهاب ديب، مصطفى رضوان: أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء المعايير التدقيق الدولي، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص45.

## رابعاً : مرحلة إعداد تقرير التدقيق

يتم تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها من طرف المدقق و تتضمن هذه النتائج تحديد المخاطر و التوصيات اللازمة، و يرفع هذا التقرير إلى الإدارة العليا التي بدورها تصدر التعليمات إلى إدارة المخاطر و الأخذ بتوصيات المدقق و هنا إدارة المخاطر تقوم بتقييم و توضيح المخاطر و تحليلها و كيفية تجنبها .

## خامساً : مرحلة المتابعة

بعد إعداد التقرير تكون هنا المتابعة لتنفيذ التوصيات التي رخص عليها التقرير، كما يتم متابعة و تقييم نظام الرقابة على أساس المخاطر و ذلك بالتنسيق بين وحدة التدقيق و وحدة إدارة المخاطر و تهدف عملية المتابعة إلى السيطرة على المخاطر بالطريقة التي تقلل من تعرض البنك للخسارة ، و بالتالي نجد أن هناك توافق بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر على توحيد نماذج عملياتها بشكل يضمن للطرفين التكامل المتبادل مع الحفاظ على الصورة الذاتية و الاستقلالية لكل منهما.

## المطلب الثالث : دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية

يلعب التدقيق الداخلي دور أساسي في عملية تقييم المخاطر من خلال تحليل و تقييم الطرق المستخدمة في تقدير حجم المخاطر و احتمال حدوثها ، وإعادة احتساب التقييم و التأكد من صحته لتقديم تأكيد معقول للإدارة بأن التقييم الذي سيتم على أساس التعامل مع المخاطر يتم بالشكل الصحيح ، و هنا تأتي المرحلة الأخيرة وهي كيفية استجابة الإدارة للمخاطر و التعامل معها ، حيث من الممكن أن تتخذ الإدارة قرارات مختلفة للتعامل مع المخاطر كقبول الخطر، أو تخنّب الخطر ذلك بالاستناد إلى درجة احتمال حدوثه، ودرجة تأثيره و يلعب التدقيق في هذه المرحلة دوراً هاماً من خلال تقديم المشورة و النصح للإدارة حول الخيار الأنسب لمعالجة المخاطر بالمقارنة مع تكلفة هذا الخيار، و يقوم التدقيق الداخلي بمراقبة مستمرة يوم بيوم لعملية إدارة المخاطر ومدى تنفيذها بما يتفق مع خطط و استراتيجيات و أهداف البنك، و من المهام الرئيسية أيضاً لنشاط التدقيق الداخلي التأكد من فعالية و كفاءة

نظام التقارير المتبع في توصيل المعلومات الملائمة و الكافية حول عملية إدارة المخاطر وفي الوقت المناسب إلى مجلس

الإدارة.<sup>1</sup>

---

1- شادي صالح البوجيري: دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، مذكرة ماجستير في المحاسبة، دمشق، 2012، ص 33.

خلاصة :

تعتبر وظيفة التدقيق من الوظائف المهمة في البنوك وخصوصا عندما تحول مفهومه من مهمة تقييم والكشف عن الأخطاء إلى عملية تقدير و التنبؤ لهذه الأخطاء. بالإضافة إلى أن التدقيق الداخلي يساهم بشكل كبير في تصميم و تطوير نظام الرقابة الداخلية و قياس و تقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة وإضافة قيمة للبنك، كما يعمل على تقييم و تحسين إدارة المخاطر، وتحقيقا لهذا الدور يجب على المدقق الداخلي أن يكون على دراية كافية بطبيعة العمل البنكي حتى يتمكن من وضع خطة مناسبة لإجراء عملية التدقيق في البنك بهدف تحديد عوامل المخاطر. ويتم عملية التدقيق من خلال عدة خطوات ليتم تقديم تقرير حول نتائج التحليل والتقييم وتقديم المشورة والنصح لتحسين برنامج إدارة المخاطر. فما هو يا ترى دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية في البنوك التجارية؟ وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في الفصل الموالي من خلال الدراسة الميدانية لبنك التنمية المحلية بمستغانم.

الجانب التطبيقي

## الفصل الثالث: التدقيق الداخلي في بنك التنمية المحلية

المبحث الأول: ماهية بنك التنمية المحلية

المبحث الثاني: أقسام البنك والتدقيق الداخلي على مستواه

تمهيد :

بعدها استعراضنا في النظري خاصة بالتدقيق من حيث المفاهيم العامة و مختلف التعاريف المتعلقة بهذا المصطلح العميق و المتجدد . و كذلك تسليطنا على وظيفة التدقيق الداخلي و دوره في البنوك التجارية.

وبعد استعراضنا لمختلف النقاط المتعلقة بتكوين فكرة التدقيق و تطرقنا لمفهوم التدقيق في البنوك كأداة جوهرية في استراتيجية الوظيفة البنكية .

سنحاول من خلال هذا الفصل توضيح هذه العناصر التي سبق ذكرها بدراسة حالة بنك التنمية المحلية

بولاية مستغانم . وذلك في مبحثين و هي :

المبحث الأول : ماهية بنك التنمية المحلية

المبحث الثاني : أقسام البنك و التدقيق الداخلي على مستواه

المبحث الأول : ماهية بنك التنمية المحلية

المطلب أول : مفهوم بنك التنمية المحلية وشبكته التجارية

أولاً : مفهوم بنك التنمية المحلية

هو عبارة عن مؤسسة مالية عمومية تأسست بتاريخ 20 أفريل 1982 حسب المرسوم رقم 85/85 برأس مال

قدره 500 مليون دينار جزائري و من أهم وظائف الأساسية التي يقوم بها :

.عمليات الرهن.

.عمليات الاستثمار الإنتاجي المخططة من طرف الجماعات المحلية.

.كما يقوم بجميع العمليات المصرفية التقليدية.

انبثق بنك التنمية المحلية BDL من القرض الشعبي الجزائري ( CPA ) و عدة شركات مساهمة أخرى و بالتالي

فهو عبارة عن شركة مساهمة .

ثانيا : الشبكة التجارية

بفضل وكالاته وعددها 153 منها خمس وكالات مكلفة بالقرض الرهني فإن بنك التنمية المحلية يغطي مجموع

ولايات البلاد .

وفي إطار سياسته الشاملة لعصرنة شبكته التجارية، شرع بنك التنمية المحلية في عدة أنشطة والتي يكمن

هدفها الأساسي في تحسين مردودية وكالاته و إعادة تركيز مجهوداته على الوكالات الناجعة، ومن الناحية العملية

فقد تزايدت نشاطات البنك باستمرار ففي سنة 2002 تجسدت نشاطات البنك فيما يلي:

- فتح وكالة رئيسية جديدة دشنها رسميا في شهر أفريل السيد الوزير المنتدب للإصلاح المالي .

- تحويل وكالات بلوزداد (الجزائر العاصمة) و غرداية . قسنطينة نحو مقرات أكثر ملائمة .
- إعادة تهيئة مقرات وكالات من أدرار ، سطاواتي ، وهذا لإعطاء صورة جديدة ستمتد لتشمل كل
- وكالات بنك التنمية المحلية .

### المطلب الثاني : أهداف بنك التنمية المحلية

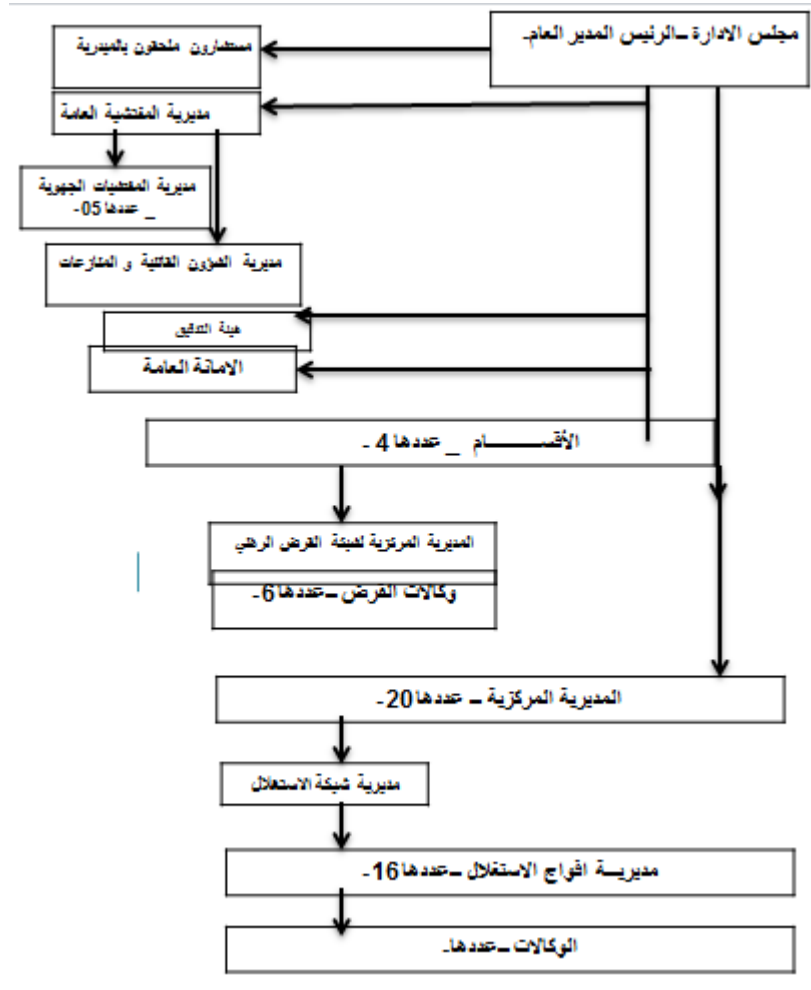
إن بنك التنمية المحلية بمختلف خدماته يهدف إلى :

- تشجيع الادخار .
- استعمال تلك الادخارات بمنحها كقروض قصيرة و متوسطة الأجل .
- جمع النواتج اللازمة عن هذه القروض لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل .
- تشجيع المواطنين ذوي الدخل الضعيف والمتوسط في اقتناء حاجياتهم بمنحهم قروض للاستهلاك .
- المساهمة المباشرة وغير المباشرة في حل مشكلة السكن عن طريق القروض العقارية الممنوحة سواء للأفراد أو التعاونيات العقارية .
- فتح أبواب العمل و فرص التشغيل و الحد من البطالة و ذلك بمنح قروض متوسطة الأجل للشباب في إطار تشغيل الشباب .
- تشجيع الصادرات و الواردات عن طريق منح قروض التجارة الخارجية .
- كما ينفرد بنك التنمية المحلية في تطبيق نوع خاص من القروض البنكية وهو القرض مقابل الرهن هذا الشكل مفتوح لكل الخواص بالجزائر وهو بسيط في مفهومه حيث يتم إيداع أشياء من الذهب مقابل الاستفادة مباشرة من الإقراض نقدا لمدة تتراوح بين ستة (6) أشهر و ستة و ثلاثون (36) شهر كحد أقصى .

### المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية

وهو موضح في الشكل الموالي و الذي سنشرح مختلف مكوناته في المبحث الموالي:

الشكل رقم (III-1): يمثل الهيكل التنظيمي



المصدر: [www.bdl.dz/bdl-org.htm](http://www.bdl.dz/bdl-org.htm)

المبحث الثاني: أقسام البنك والتدقيق الداخلي على مستواه

المطلب الأول: أقسام بنك التنمية المحلية

### 1. مديرية مجمع الاستغلال (DGE)

وهي عبارة عن تركيبة هرم مركزي و هذا على المستوى الجهوي ، و بهذا الشكل تعتبر ممثلة المديرية العامة للبنك في كل الولايات التي يقوم البنك بالاستغلال فيها و تفرض مسؤوليتها التسلسلية على مجموع الفروع التابعة لها، والتابعة أيضا للخزينة العامة لها في حدودها الجغرافية كما أن هذه المديرية موضوعة تحت المسؤولية التراتبية لمديرية شبكة الاستغلال (DRE).

و مديرية مجمع الاستغلال مقسمة إلى قسمين :

DGE صنف (A)

DGE صنف (B)

ولتكتمل مهامها هيئت بثلاثة أقسام :

- قسم القرض والنشاط التجاري .
- قسم التسيير الإداري و الميزانية والأعمال القانونية .
- قسم المراقبة من الدرجة الأولى .

#### 1.1 : قسم القرض و النشاط التجاري

و هو قسم يقوم بما يلي :

.متابعة ملفات الزبائن.

. إعداد البرنامج السنوي لأشغال الفروع و المجمع ثم تنفيذه .

. ضمان كيفية استعمال القرض من طرف الفرع .

. ضمان مراقبة الالتزام بتطبيق قواعد الحذر من طرف البنوك .

### 1.2 : قسم التسيير الإداري و الميزانية و الأعمال القانونية

هذا القسم يقوم بالأعمال التالية :

. تسيير الموارد المادية لمديرية مجمع الاستغلال .

. إدارة الموارد البشرية لمديرية مجمع الاستغلال في إطار الميزانية و ذلك حسب الهيكل التنظيمي و القواعد التنظيمية.

. يتحمل مسؤولية الأرشيف الإداري و المحاسبي لمديرية مجمع الاستغلال .

. يضمن الوظيفة القانونية لمديرية مجمع الاستغلال.

. يتحمل مسؤولية وظيفة الأمن .

. يتحمل مسؤولية تصحيح و تسيير عقود الضمانات .

. تمثيل مديرية مجمع الاستغلال أمام العدالة في حالة حدوث نزاعات.

### 1.3 : قسم المراقبة من الدرجة الأولى

هذا القسم مكلف بما يلي :

. ضمان المراقبة المحاسبية لمديرية مجمع الاستغلال .

.مراقبة دورية للوكالات التابعة لها و بمطابقتها بمخطط زيارات المراقبة المعد سنويا في إطار برنامج نشاط مديرية

مجمع الاستغلال المطابق للقواعد المحددة للمراقبة من الدرجة الأولى.

.مراقبة دورية لكل الالتزامات مهما كانت طبيعتها.

.ضمان احترام تطبيق الإجراءات و القواعد الداخلية و الخارجية لنشاطات البنك.

## 2 : الوكالة

الفرع عبارة عن هيئة قاعدية للاستغلال، تهدف إلى معالجة و متابعة مختلف العمليات البنكية، خاص الودائع والقروض .

و تتكون الوكالة من 6 مصالح مرتبة حسب أهميتها كما يلي :

.مصلحة الصندوق.

.مصلحة المراقبة.

.المصلحة الإدارية.

.المصلحة التجارية والخارجية.

.مصلحة المحفظة .

.مصلحة الاستغلال والعقود.

## 1.2 : مصلحة الصندوق

و تتمثل وظيفتها في استقبال الودائع و تنفيذ التحويلات لحساب الزبون .

2.2 : مصلحة المراقبة :

وظيفة المراقبة تهدف إلى مراقبة نشاطات البنك وتحسين سير المعلومات على مستوى البنك بصفة عامة والوكالة بصفة خاصة.

3.2 : المصلحة الإدارية

وظيفة هذه المصلحة هي جمع كل المهام المرتبطة بالدعم المنطقي للوكالة و تقوم هذه المصلحة بما يلي:  
إعداد ميزانية الوكالة.

.تسيير الملفات الفردية لمخطط تسيير الأفراد.

.دفع الضرائب و الرسوم إلى الإدارة الجبائية مثل TVA .

.متابعة صيانة المحلات.

.تسيير وثائق الوكالة.

.تسيير تموين الوكالة.

4.2 : مصلحة التجارة الخارجية

و تشمل جميع العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية و من بينها :

.توطين عمليات الاستيراد و التصدير.

.تسيير و متابعة حسب العملة الصعبة والتبادل النقدي.

.قبض السجلات القانونية .

## 5.2 : مصلحة المحفظة

مصلحة المحفظة مكلفة بمعالجة السندات و الشيكات بين وقت تسليمها للبنك من طرف الزبون من أجل خصمها أو تحصيلها .

## 6.2 : مصلحة الاستغلال والعقود

هذه المصلحة تقوم بالجمع بين البحث والمسعى التجاري والاستشارة القانونية وتقييم خطر الزبائن وكذلك الشروط المفروضة عند منح القرض مع مراعاة كيفية استعماله .

المطلب الثاني: التدقيق الداخلي على مستوى البنك

أولا: تعريف التدقيق الداخلي وأهدافه على مستوى بنك التنمية المحلية

يعرف التدقيق الداخلي على مستوى بنك التنمية المحلية بأنه : وظيفة تقييم و استشارة مستقلة وموضوعية موجهة لتحقيق قيمة و تحسين سير البنك .

يتمثل دور و أهداف التدقيق الداخلي في :

- التدقيق الداخلي يتجسد في الديناميكية التي تسبق التغيرات في بيئتها والتأقلم مع التعديلات في الهياكل المسارات و التكنولوجيا.
- يساهم التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف البنك من خلال تقديم مراقبة ولحقة ومنهجية لتقييم وتحسين فعالية مسارات و التكنولوجيا و كذلك الاحترافية و البحث عن الأفضل .

## ثانيا : إطار التدقيق الداخلي

إن إطار التدقيق الداخلي يضم بشكل عام فحص تقييم الطبيعة الملائمة لفعالية الرقابة الداخلية و بالإضافة إلى طريقة القيام بالمسؤوليات المحددة.

.احترام السياسات.

.التحكم في المخاطر.

.مصدقية، فعالية، شفافية، والطبيعة الدائمة للمعلومة المالية والتسيير.

يمكن للبنك أن يتوفر احتماليا على المستوى الجهوي على هياكل التدقيق الداخلي .

المطلب الثالث : المعايير الخاصة بالممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في بنك التنمية المحلية

## 1. استقلالية التدقيق الداخلي عن نشاطات موضوع التدقيق بنك التنمية المحلية :

لضمان هذه الاستقلالية يجب السماح لوظيفة التدقيق بممارسة مهمته في مختلف مصالح وظائف البنك

والحصول على إمكانية توضيح بحرية ملاحظاتها ، تقييمها و توصياتها بحرية ، فإن مدير دائرة التدقيق الداخلي مرتبط مباشرة بالرئيس المدير العام .

في إطار حماية المراجعين ضد التعسف فإنه قد أتخذ كمبدأ إن الرئيس المدير العام هو الوحيد الذي له

سلطة تقرير بدء أو توقيف مهمة التدقيق. وهذا بلقترح من مدير دائرة التدقيق الداخلي.

إن مدير دائرة التدقيق الداخلي له سلطة مقابلة كل المتعاونين لفحص كل الأنشطة و هيئات البنك، ومعرفة

كل الوثائق و الملفات و المعلومات الخاصة بالبنك، بما فيها المعلومة الخاصة بالتسيير والمخاطر و هذا في إطار

المقاييس المرتبطة بممارسة المهمة.

يضمن مدير دائرة التدقيق الداخلي الطبيعة السرية لكل معلومة تحصل عليها و هي مجبرة بالالتزام الصارم بالقوانين التي تنظم المهنة .

## 2. الحيادية في بنك التنمية المحلية :

يمارس مدير دائرة التدقيق الداخلي مهمته بكل موضوعية، كما يجب أن يتجنب نزاعات المصالح والأحكام المسبقة . و يجب عليه أن لا يتورط في التنظيم العملي للبنك ، في إعداد وضع تطبيقات المقاييس الخاصة بتنظيم الرقابة الداخلية التي هي من صميم مهام المديرية العامة . مع ذلك فإن موضوعية المدقق الداخلي تكون غير مفهومة إذا أوصت بوضع إجراءات ، أو نظام رقابة داخلية ، أو التصرف كمستشار لمختلف المقاييس المستخدمة.

هذه الوظيفة الاستشارية لا يمكن لها في كل الأحوال أن تؤثر على المهمة الأساسية ، مسؤولية و استقلالية حكم المدقق الداخلي .

## 3. الكفاءة في بنك التنمية المحلية :

إن كفاءة كل مدقق داخلي، وتكوينه المستمر هما شرطان أساسيان لفعالية مدير دائرة التدقيق الداخلي.

لفحص كل الميادين الخاصة بالبنك فإن مدير دائرة التدقيق الداخلي مطالب بالمحافظة على خبرته ، و هذا الضمان تكويننا مستمرا و منظما لكل مدقق داخلي .

إن كفاءة معارف و خبرة المدققين الداخليين تعطى لها أهمية استثنائية من طرف مدير دائرة التدقيق الداخلي يمكن و بصفة استثنائية استدعاء خبير خارجي للاضطلاع ببعض الأعمال إذا كان المدقق الداخلي لا يتمتع بشكل كافي على الكفاءة المطلوبة.

4. تخطيط وسير المهمات في بنك التنمية المحلية :

1.4 : التخطيط (خطة التدقيق)

في إطار التعبئة للوسائل البشرية والمادية المتاحة، فإن مدير التدقيق الداخلي يقوم بإعداد خطة التدقيق

طبقاً للخطوات التالية :

.تحديد مجالات المخاطر المتجانسة.

.تسلسل مجالات المخاطر تبعاً لما يلي :

.مستوى الرقابة الداخلية للنشاط .

.تعقد النشاطات .

.إدراك العمليات في النشاط .

.قيمة موارد النشاط .

.أهمية التغيرات في النشاط .

تخضع خطة التدقيق للمصادقة من طرف الرئيس المدير العام .

2.4 : برنامج التدقيق

في كل سنة يخضع مدير دائرة التدقيق الداخلي بإعداد أو تحديث برنامج التدقيق ، حيث يتضمن هذا الأخير ما يلي :

.قائمة مهمات التدقيق التي سوف تتخذ كل سنة .

.أهدافه .

.الوقت اللازم للقيام به .

#### 3.4 : سير مهمة التدقيق في بنك التنمية المحلية

إن منهجية و قيادة مهمة التدقيق تتكون من ثمانية (8) مراحل :

.تحضير المهمة .

.تشخيص نقاط القوة والضعف.

.تحديد الأسباب .

.تقييم النتائج .

.تحديد التوصيات .

.تحرير تقرير المهمة .

.متابعة وضع التوصيات .

.إعداد حصيلة المهمة .

#### 4.4 : جودة عمل التدقيق الداخلي في بنك التنمية المحلية

إن جودة عمل التدقيق الداخلي على مستوى البنك تتوقف على مدى تطبيق المعلومات المفروضة في كل مهمة

و التي تتلخص في :

- دراسة مسبقة : وهنا يتعلق الأمر بالتعرف على مجموع العناصر التي تمهل المهنة و تزيد من فعاليتها .

- برنامج العمل : حيث يعد من طرف مدير دائرة التدقيق الداخلي لضمان أن مجموع العمليات تخضع لهذه العملية بالإضافة إلى تقديم إطار عمل المدققين ، و لكن بدون أن يشكل تهديدا لمبادراتهم.
- ملفات موثقة : كل مهمة يجب أن تكون مدعومة بملف دائم و ملف عمل ، يتضمن الملف الدائم المعلومات الدائمة حول النشاطات أو الهيئة موضوع التدقيق .
- جودة التقارير: يسمح تقرير التدقيق و الذي هو خلاصة كل مهمة للمديرية العامة ، بإصدار التوجيهات الضرورية لمسؤولي البنك من أجل القيام بمختلف الإجراءات التصحيحية اللازمة .
- يوجه تقرير التدقيق الداخلي إلى السيد الرئيس المدير موقوفا ببيان شامل يتضمن النقاط التي يراها المدقق ذات أهمية . و التي تنطرق لها مختلف أجزاء التقرير بالتفصيل .
- المصادقة على الأشغال : يتم دائما بالدرجة الأولى بين المدقق الداخلي و الشخص أو المسؤول عن المصلحة موضوع التدقيق .
- متابعة التوصيات : من أجل ضمان المتابعة الفعالة لتوصيات التدقيق الداخلي ، فإن مدير دائرة التدقيق الداخلي يخضع إلى إجراء من شأنه أن يسمح بإبداء الرأي و المتابعة السليمة لهذه التوصيات

خلاصة :

لم تعد النشاطات البنكية أمرا محصورا في نطاق يتكون من مجموعة من المتعاملين ولكنها أصبحت عملية يومية تهم قطاعا واسعا من الأفراد و المؤسسات و تزايدت فعاليتها يوما بعد يوم بسبب ما يشهده العالم من تحولات عميقة في ظل هذه التحولات يلعب التدقيق البنكي دورا أساسيا لما يقوم به في سبيل تور الظروف الملائمة التي تسمح لهذا الاقتصاد المزدهار أي أن البنك يبقى المصدر الوحيد للمؤسسة لكي تستطيع تغطية احتياجاتها و لهذا يعتبر التدقيق الداخلي أهم عامل لاستمرارية المشاريع و يخضع هذا التدقيق لجملة من الشروط ب استعمال أساليب عالمية .

يقوم هذا البنك بهذا التدقيق التقييم من خلال البيانات و المعلومات التي يقدمها الموظفين لقياس القدرة على تسديد القرض و المردودية المالية والاقتصادية للمشروع .

من خلال هذه النتائج يمكننا أن نتقدم ببعض الاقتراحات التي تساعدنا على تحسين الجانب التدقيقي

للمؤسسة قد أظهرت بوضوح أن بنك التنمية المحلية ، يعاني من عدة مشاكل رقابية تتمثل في :

- صعوبة تقييم المخاطر التي تتعرض لها لاسيما أخطار التشغيل نتيجة لنقص الكفاءة و المهارة للإطارات المصرفية .

- انعدام وجود مصالح للتدقيق الداخلي على مستوى أغلب الفروع الجهوية .

- عدم وجود أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر .

- عدم وجود منهجية واضحة و نظام محدد لقياس مراقبة المخاطر لدى هذه البنوك لتحديد مستوى كل نوع من

المخاطر التي يمكن قياسها لتحديد تأثيرها على ربحيتها وملائمتها الرأسمالية.

خاتمة

## خاتمة :

مما سبق لنا ذكره نستنتج أن التدقيق الداخلي وظيفة تنشأ داخل المؤسسة لحماية أصول المؤسسة .

كما للتدقيق الداخلي دور فعال في تنمية و تطوير نظام الرقابة الداخلية و تحسين سير نشاط البنوك و تحقيق أهدافه ومبادئه، وكذلك يقلل من المخاطر الناجمة عن الانحرافات و الصعوبات التي تحصل داخل البنك.

حيث أنه في ظل تزايد أهمية العمل البنكي تزايدت معه أهمية التدقيق الداخلي، وذلك من أجل التسيير الأمثل للمخاطر والمحافظة على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، كما تحولت النظرة لمهنة التدقيق الداخلي من تدقيق أدوات الرقابة إلى تقييم المخاطر، وقد أثر ذلك في مجال عملها فأصبح يشمل البنك ككل بدلاً من التركيز على العمليات المالية والمحاسبية، كما أصبح المدقق الداخلي مطالب بتحديد عوامل الخطر على مستوى البنك.

فقد أظهرت النتائج أهمية التدقيق الداخلي داخل البنوك و ما تحققه من أهداف كحماية أصول المؤسسة وزيادة الموثوقية بالقوائم المالية ومراجعة مدى التزام البنك بالسياسات والإجراءات و القوانين داخل البنك.

وأظهرت كذلك مدى مساهمة المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر، وذلك من خلال تفعيل نظام التدقيق الداخلي الذي يساهم في تقليص و تحديد المخاطر البنكية ودرجة خطورتها المختلفة.

## النتائج :

يعبر التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة داخل المؤسسة بهدف حماية ممتلكات المؤسسة من السرقة و التلاعبات ومن الأخطاء المحتملة على المستوى الداخلي و بالتالي إظهار المشاكل السلبية للمؤسسة .

وكذلك التدقيق الداخلي يعتبر وظيفة تابعة للمديرية العامة من أجل تحسين الدورة الإدارية لتصحيح الأخطاء و الرفع من الأداء .

.تعتبر وظيفة التدقيق من الوظائف المهمة في البنوك لما لها أثر في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وقياس تقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة لذلك لها دور فعال في المساهمة في وضع الأنظمة الداخلية التالية ومراجعتها دوريا للتحقق من فعاليتها وذلك عن طريق أنظمة لمراقبة العمليات والإجراءات الداخلية وكذلك معالجة التطبيقات المعلوماتية وضمان الأمان . أما من ناحية الجوانب التي يمكن مراعاتها في وضع الأنظمة الرقابة الداخلية يكون عن طريق إدارة البنك في مجال الضبط الداخلي و أسس تحديد المخاطر وتقييمها.

### التوصيات:

- بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة، فإن الباحثة تقدم التوصيات التالية التي من شأنها أن تساعد البنوك التجارية الجزائرية لتطوير التدقيق الداخلي لديها وزيادة فعاليتها في إدارة البنوك:
1. ضرورة بذل المزيد من الإهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي و تفعيل دورها لما لها من أثر إيجابي في دعم إدارة البنوك.
  2. إستمرارية العمل نحو تعزيز المهارة والمعرفة لدى المدققين الداخليين لتمكينهم من أداء مهامهم بصورة فعالة في البنوك التجارية.
  3. إستمرارية في تنمية قدرة المدققين الداخليين من خلال تكثيف و تنوع الدورات و النشرات المتعلقة بإدارة البنوك.
  4. متابعة التطورات الفنية التي تطرأ على معايير التدقيق الدولية ومدى ملائمتها لعمل المدقق الداخلي بالبنك.
  5. ضرورة توفير موارد المالية و البشرية الكافية لوظيفة التدقيق الداخلي في البنوك.

# قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع :

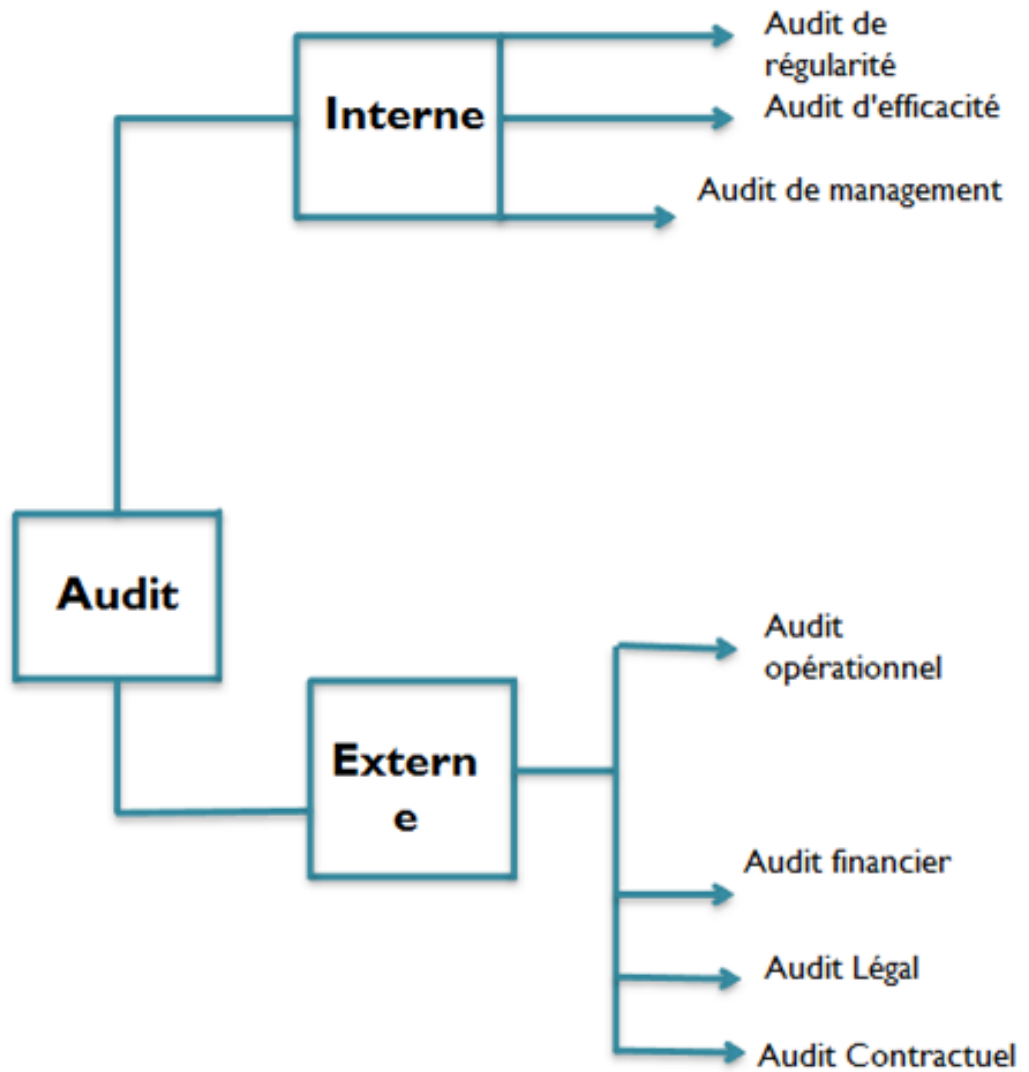
أولا : الكتب

- أحمد حلي جمعة : التدقيق الحديث، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2005 .
- أحمد حلي جمعة : التدقيق الداخلي و الحكومي ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2011 .
- أحمد حلي جمعة: الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- حسن الحسيني فلاح و مؤيد عبد الرحمن دوري : إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2000 .
- خالد أمين عبد الله : التدقيق و الرقابة في البنوك ، دار وائل للنشو ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 1998 .
- خالد أمين عبد الله : علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 1999 .
- خلف عبد الله الوردات : التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق و فقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية ، الوراق للنشر، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2006 .
- سامر جلدة : البنوك التجارية و التسويق المصرفي ، دار أسامة للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2009 .
- عبد الله خالد أمين، التدقيق والرقابة في المصارف، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 1998.
- غسان فلاح المطارنة: تدقيق الحسابات المعاصرة، الناحية النظرية، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2006.
- منير إبراهيم الهندي : إدارة البنوك التجارية. مدخل اتخاذ القرارات ، المكتب العربي الحديث ، مصر ، الطبعة الثالثة ، 1996 .

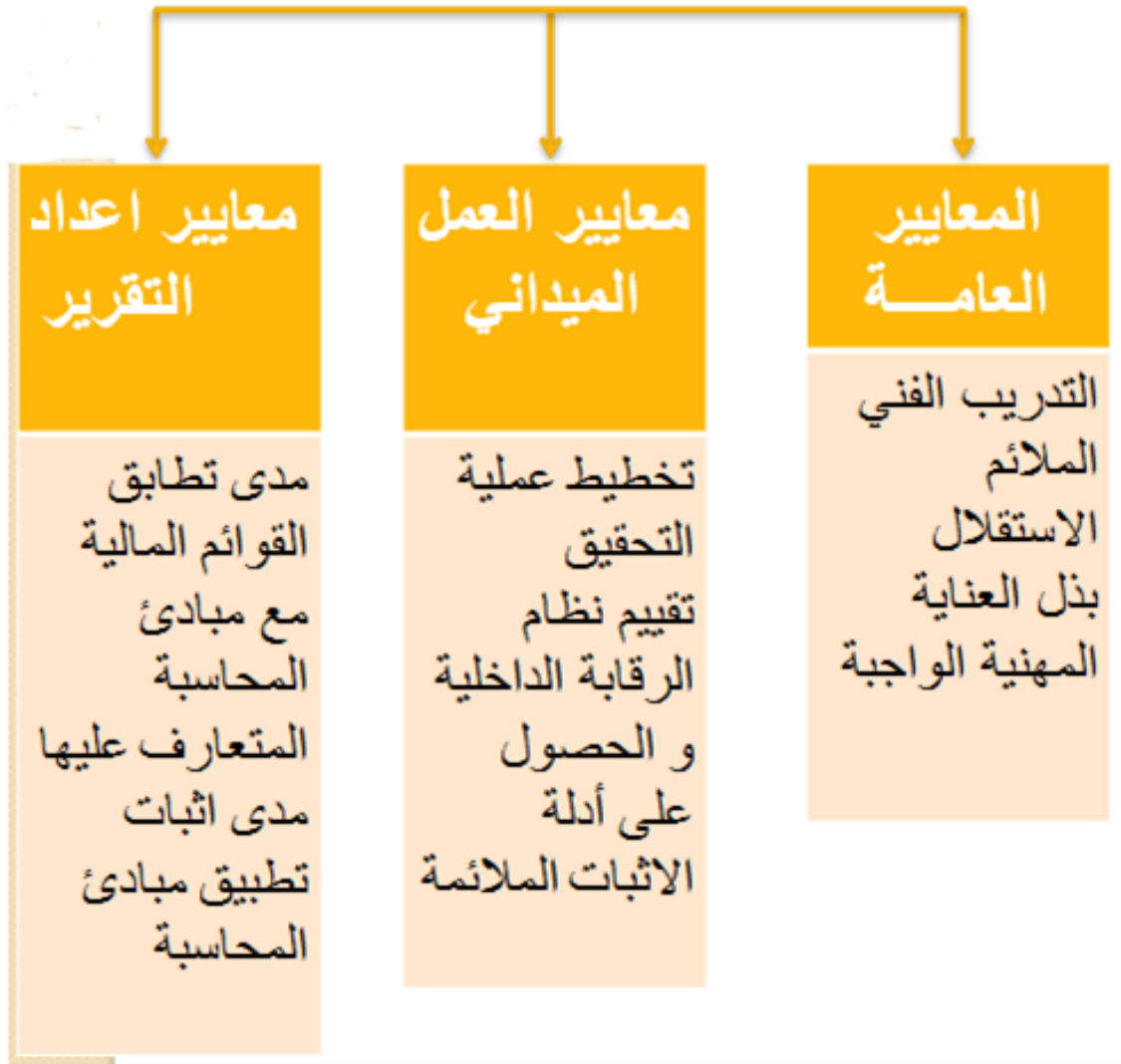
ثانياً: المذكرات

- إبراهيم رباح، إبراهيم المدهون: دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.
- إيهاب ديب، مصطفى رضوان: أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء المعايير التدقيق الدولي، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.
- سمية خلاف: دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير أكاديمي في علوم التسيير، 2013. 2014.
- ليندة دواس: الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في ظل المعايير الدولية، جامعة أم البواقي، 2003.
- نبيه توفيق المرعي: دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة جدارا للدراسات العليا، الأردن، 2009.
- يوسف سعيد يوسف المدلل: دور طبيعة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، الجامعة الإسلامية في غزة، 2007.

الملاحق



الملحق 01: مخطط التدقيق



التدقيق الخارجي	التدقيق الداخلي	البيان	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• كفاءة الادارة في استغلال الموارد المتاحة لديها .</li> <li>• اكتشاف التلاعب والاطء و الفكر .</li> <li>• ابداء الرأي في صحة وسلامة القوائم المالية .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• خدمة الادارة عن طريق التحقيق من سلامة البيانات المقدمة في النظام المحاسبي</li> <li>• اكتشاف وضع الخطأ و الفكر و التلاعب</li> </ul>	الهدف	01
*موظف خارج المنشأة	* موظف من داخل المنشأة	القائم بالتدقيق	02
*يتم التدقيق بصورة متقطعة على مدار السنة المالية	* يتم التدقيق بصورة مستمرة على مدار السنة المالية .	توقيت الاداء	03
* يتحدد عن طريق العقد الموقع وعن طريق المعايير والتشريعات	* يتحدد عن طريق الادارة .	النطاق	04
* يتمتع المدقق بالاستقلالية التامة .	يتمتع المدقق باستقلال جزئي	الاستقلالية	05

الملحق 03: الفرق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

اسم التقرير

الفقرة التمهيديّة

فقرة النطق

فقرة ابداء الرأي

التوقيع:

التاريخ:

الملحق 04: هيكل التقرير النمطي – حالة الرأي النظيف –

اسم التقرير

الفقرة التمهيديّة

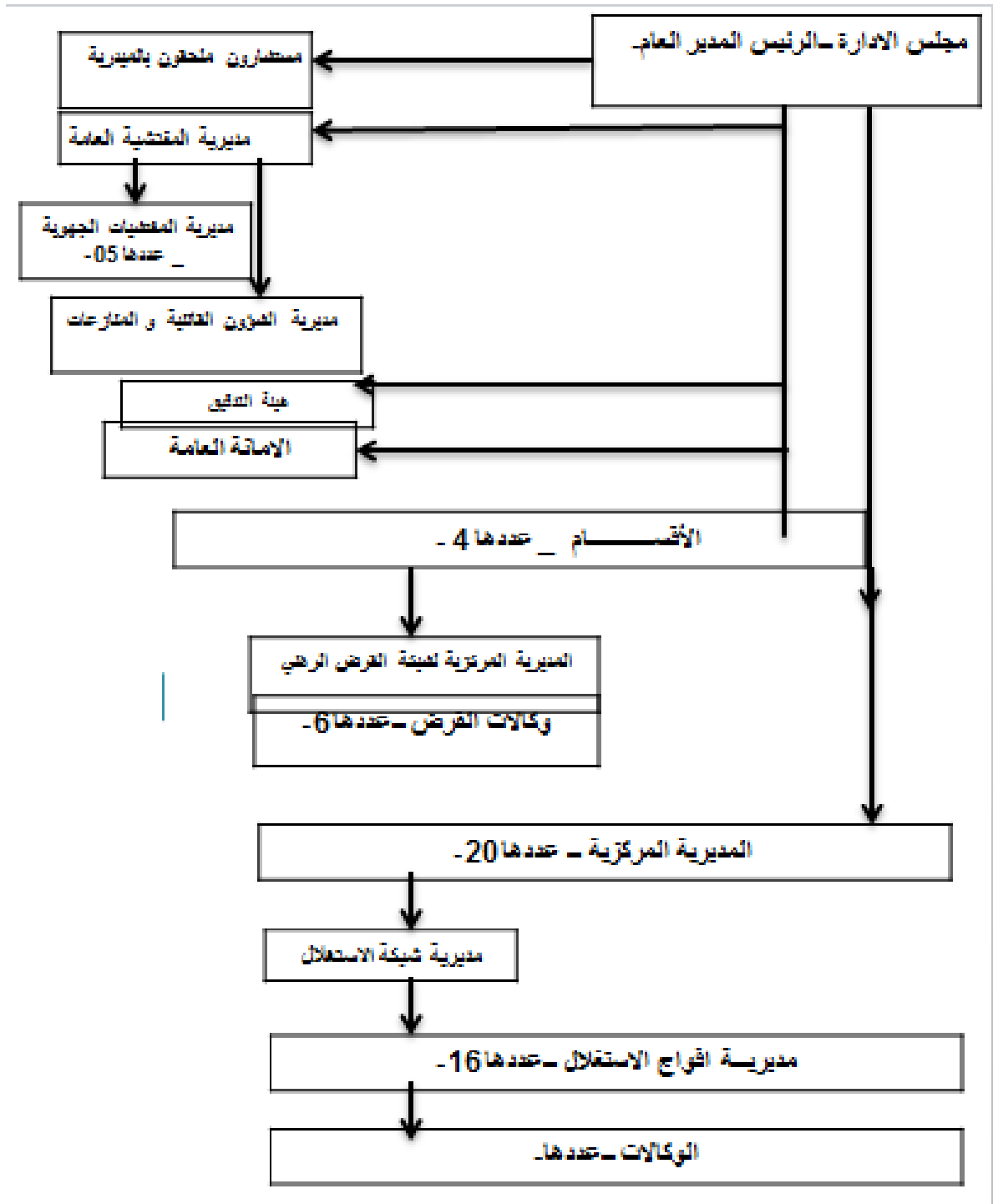
فقرة لنطاق

اسباب الامتناع عن ابداء الرأي

التوقيع:

التاريخ:

الملحق 05: هيكل التقرير النمطي بخلاف التقرير النظيف.



الملحق 06: الهيكل التنظيمي